حوارات للراحل الأستاذ إسماعيل عمر

رئيس حزب الوحـدة الديمقراطي الكردي في سوريا – يكيتـي -

==========

١. تصريح – قدس برس – موقع المرصد السوري لحقوق الإنسان ٢٠١٠/٥/٣١
٢. تصربح – قدس برس – المرصد السوري لحقوق الإنسان ٢٠٠٩/٣/١٤
٣. حوار : سيروان حجي بركو – الترجمة من الكردية موقع (ولاتي مه) – آذار ٢٠٠٨
٤. ريبورتاج صحفي – إعداد :لاوكي مشكيني – موقع نوروز ٢ /٣ /٢٠٠٨
٥. حوار– كلنا شركاء ٢٠٠٨/٢/١٧
٦. لقاء خاص – موقع ولاتي مه – الأربعاء ١٢ كانون الأول ٢٠٠٧
٧. تصريـــــــــح – ٢٧ /١٠ /٢٠٠٧
٨. حوار – موقع ثروة – حوار داريوس أوسي ٢٠٠٧/٤/١٩
٩. لقاء – كلنا شركاء ٢٠٠٧/٣/٢٣
١٠. اتصال – عامودا.كوم ٢٠٠٦/١٢/٢٢
١١. حوار خاص – هوزان حسن – موقع نوروز ٢٠٠٦/١٢/٢٢
١٢. حوار – محي الدين عيسو – النداء /خاص (موقع إعلان دمشق) الأربعاء/٦/كانون الأول/٢٠٠٦
١٣. لقاء – حسين أحمد – موقع نوروز ٢٠٠٦/٣/١٧
١٤. حوار – عارف جابو – موقع نوروز ٢٠٠٦/٣/٦
١٥. حوار – حسين أحمد – موقع نوروز ٢٠٠٥/١١/٢٢
١٦. أجوبة على أسئلة موقع عامودا.كوم – موقع نوروز ٢٠٠٥/١١/١
١٧. أجوبة على أسئلة "نافذة خاصة للحوار الكردي الكردي" – موقع KNN – موقع نوروز ٢٠٠٤/١٢/٢٥

==========

إسماعيل عمر:لا نرضى الاستعانة بالخارج وإسرائيل بالنسبة إلينا عدو والتعامل معه خط أحمر

✓ **قدس برس**
موقع المرصد السوري لحقوق الإنسان ٢٠١٠/٥/٣١

أكد إسماعيل عمر رئيس حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي) أن موعد إطلاق سراح معتقلي إعلان دمشق سيبدأ في ١٢ من حزيران/ يونيو المقبل على أن ينتهي في ٢٨ من تموز/ يوليو المقبل، معرباً عن أمله في أن يتم الإفراج دون تأخير، على اعتبار أن انتهاء المحكومية لا تعني، حسب قوله، الإفراج، بل إن الأمر يرجع لجهاز الأمن الذي اعتقل الشخص المعني بالإفراج.

ونفى اسماعيل عمر عضو المجلس الوطني لتجمع "إعلان دمشق" المعارض في سورية في تصريحات خاصة لـــ "قدس برس" وجود أي مؤشرات إيجابية لتحسن العلاقات بين السلطة في سورية وإعلان دمشق، وقال: "بالنسبة لمعتقلي إعلان دمشق

محكوميتهم واحدة لكن مددهم مختلفة، باعتبار أن اعتقالهم تم في فترات متباعدة، وأول فوج من معتقلي إعلان دمشق من المفترض أن تنتهي محكوميته يوم ١٢ يونيو/ حزيران المقبل وآخرهم تنتهي محكوميته يوم ٢٨ يوليو/ تموز المقبل، ولكن هؤلاء لا يطلق سراحهم مباشرة من السجن، وإنما يعودون إلى الأجهزة الأمنية التي اعتقلتهم لتقول كلمتها فيهم. ومن الناحية الواقعية لا توجد أي مؤشرات على حلحلة في العلاقة بين السلطة وإعلان دمشق فالأمور لا تزال على حالها".

ورفض عمر الحديث عن أن إعلان دمشق قد تلاشى وتقاذفته الانقسامات، وكشف النقاب عن أن حديثا يدور هذه الأيام لإعادة بعض الأحزاب التي جمدت عضويتها في التجمع، وقال: "إعلان دمشق موجود، لكنه يعاني من صعوبات شأنه في ذلك شأن باقي أحزاب المعارضة السورية، أما أنه انتهى وتلاشى فهذا لا أساس له من الصحة في شيء، بل إن هناك أطرافا جمدت عضويتها في التجمع قد تعود للعمل في وقت قريب، والحديث مع الاتحاد الاشتراكي مثلا يدور هذه الأيام لتفعيل عضويته في التجمع".

وجدد عمر التأكيد على أن قيادة إعلان دمشق موجودة في الداخل وأن قيادة الخارج تابعة للداخل وليست بديلة عنها، ونفى المعلومات التي تحدثت عن علاقات مالية للتجمع بجهات خارجية بينها إسرائيل، وقال: "قيادة إعلان دمشق في الخارج تابعة للداخل، وأمانة الداخل هي الأساس. أما الحديث عن تلقي إعلان دمشق لمساعدات خارجية بعضها من إسرائيل، فتلك من جملة الإشاعات التي قُصد بها الإساءة إلى إعلان دمشق، فنحن كطرف في إعلان دمشق لا نرضى الاستعانة بالخارج وإسرائيل بالنسبة إلينا عدو والتعامل معه خط أحمر".

وحول الأخبار التي أشاعتها بعض الأطراف الكردية عن وجود استهداف لهم في سورية، قال عمر: "هذا أمر مبالغ فيه، فالتشدد موجود بحق الجميع في سورية، لكن بالنسبة للوضع الكردي هناك استهداف لبعض الأكراد السوريين، وهناك جهات عنصرية معنية بشطب المكون الكردي وإنهائه في سورية ودفع الجانب الكردي نحو السلبية".

ودعا عمر النظام في سورية إلى قيادة الدعوة لمؤتمر حوار وطني لا يستثني أحدا، وقال: "نحن نعتقد أن مكان المعارضة ليس السجن، ونتمنى أن يكون هناك حوار شامل لا يستثني أحدا، وأن تتجه السلطة لدعوة الجميع إلى مؤتمر حوار وطني"، على حد تعبيره.

جدير بالذكر أن محكمة الجنايات الأولى بدمشق كان قد أصدرت بتاريخ ٢٩ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٨ قرارا بتجريم قياديي إعلان دمشق وهم: رياض سيف، فداء أكرم الحوراني، أحمد طعمة، أكرم البني، علي العبد الله، جبر الشوفي، ياسر العيتي، طلال ابودان، وليد البني، محمد حجي درويش، مروان العش، فايز سارة، بجنايتي "إضعاف الشعور القومي ونقل أنباء كاذبة من شأنها أن توهن نفسية الأمة"، وسجنهم لمدة عامين ونصف العام.

وكانت السلطات الأمنية السورية قد شنت حملة اعتقالات ضد أعضاء المجلس الوطني لإعلان دمشق بعد انعقاد مؤتمره الأول في ١ كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٧.

==========

إسماعيل عمر:أكراد سورية مطالبهم قومية لا انفصالية

✓ **قدس برس.**

المرصد السوري لحقوق الإنسان ٢٠٠٩/٣/١٤

نفى رئيس حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سورية "يكيتي" اسماعيل عمر وجود أي رغبة لدى أكراد سورية للإنفصال والانضمام إلى ما يعرف بـــ "جمهورية كردستان"، وأشار إلى أن رفع أكراد سورية المتظاهرين في عدد من الدول الأوروبية للعلم الكردي ليس إلا علامة على أنهم أكراد، وإلا فهم سوريون يطالبون بحقوقهم القومية ضمن وحدة سورية.

ووصف اسماعيل عمر في تصريحات خاصة لـــ "قدس برس" الحديث عن أكراد سورية بصيغة "غرب كردستان" مجرد شعار للمطالبة بحقوقهم القومية ولا يعكس أي طموحات انفصالية، وقال: "نحن في حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سورية "يكيتي" لا نستخدم مصطلح غرب كردستان، فنحن جزء من سورية بموجب اتفاقية سايكس بيكو ونحن والعرب شركاء في وطن واحد، ولا توجد لدينا أي رغبة في الانفصال، حتى الذين يستخدمون هذا المصطلح من الأحزاب الكردية ذات الارتباط الكردستاني لا يقصدون به الانفصال ولا أرى فيه أي تهديد للوحدة السورية لأنه يرفع فقط للمطالبة بحقوقهم القومية ضمن الوحدة السورية".

وأشار عمر إلى أن رفع العلم الكردي أيضا في بعض التظاهرات التي نظمها الأكراد السوريون في عدد من الدول الأوروبية يندرج في إطار التعريف بالقضايا الكردية والمطالبة بالحقوق القومية ضمن الوحدة السورية وليس دعوة للإنفصال. وأضاف: "العلم الكردي لا يرمز لدولة معينة وإنما يرفع للمطالبة بالحقوق"، على حد تعبيره.

==========

اسماعيل عمر: النظام السوري يريد ان يجعل من الشعب الكردي ضحية

✓ حوار :سيروان حجي بركو
الترجمة من الكردية موقع (ولاتي مه)
آذار ٢٠٠٨

موقع عامودا: هل ان قتل وجرح الكرد في ليلة نوروز كان حدثا مخططا ام لا؟

اسماعيل عمر : حسب اعتقادي ان هناك مخطط بدأ منذ ١٢ آذار ٢٠٠٤ ، لم يتحقق هدف مخطط ٢٠٠٤، ولهذا فان النظام مستمر في تحقيق مخططه ضد الشعب الكردي، و يحاول القضاء على جذوة النضال لديه، ويجعله ضحية وعبرة للشعب السوري، ويحاول ان يوهم الشعب السوري عن خطر كردي. الشعب السوري جائع، و هو يطالب بالتغيير والديمقراطية والسلام ، والنظام يريد ان يوجه الشعب السوري الى خطر كردي مزعزم ، وان يظهر له بان الصراع هو بين الكرد والعرب، وليس مع النظام ، ولهذا السبب اعتقد ان هجوم ليلة نوروز كان مخططا وتم التحضير له مسبقاً.

موقع عامودا: قبل فترة نشرت جريدة اسرائيلية خبرا عن ارسال النظام السوري لعشرة آلاف جندي الى المناطق الكردية. هل هذا الخبر صحيح ؟

اسماعيل عمر: الجنود موجودن هنا من قبل، منذ ٢٠٠٤ جاؤوا بعد انتفاضة آذار ، وهم متواجدين في شوارع قامشلو .

موقع عامودا: أي لم يأتي جنود آخرين ؟

اسماعيل عمر: الجنود السابقين موجودين هنا وهم كثر، ولم نسمع بمجيء غيرهم.

موقع عامودا: بعد حادثة ليلة نوروز، انتم الأحزاب الكردية اصدرتم نداء طلبتم فيه من الشعب الكردي بعدم الاحتفال بعيد نوروز، وهذا ما جلب لكم الانتقاد. هل قراركم كان صائباً ؟

اسماعيل عمر: لم نلغ عيد نوروز، فقط اسلوب الاحتفال تغير وقد اخترنا الحداد، والشعب الكردي احتفل بنوروز بهذه الطريقة عشرات المرات. لم يكن من المناسب ان نخرج الى الطبيعة في نفس الوقت الذي كان الشهداء والجرحى في المستشفيات، وعدم الخروج الى الطبيعة لا يعني باننا الغينا نوروز.

موقع عامودا: كيف تقيم الوضع في المدن الكردية ، ووضع المواطنين الكورد؟

اسماعيل عمر: هناك قلق وخوف ، والنظام مصر على الاستمرار في مخططه ، في جعل الشعب الكردي ضحية ، ما خلق قلق كبير لدى الحركة الكردية والشعب الكردي، ولهذا نرى من الأهمية ان نحمي شعبنا ، من هذا النظام المسعور والذي يبحث عن ضحية.

موقع عامودا: في وضع كهذا هناك خوف من ان يخرج بعض المخربين من بين الكرد. ما هو ردكم حينذاك ؟

اسماعيل عمر: من المهم اليوم ان نحمي الكرد ، وان لا نقدم الحجج والتبريرات للشوفينيين لايذاء الكرد ، وان لا يقع الشعب الكردي تحت سيف اضطهاد النظام.

موقع عامودا: كثيرا ما تتحدثون في السنوات الآخيرة عن ضرورة وجود مرجعية كردية ، ولكن الى الآن لم تتشكل . لماذا لم تتشكل حتى الآن وهل لا زالت هناك ضرورة لها؟

اسماعيل عمر: هناك ضرورة قسوة لوجود مرجعية كردية. لقد تشكلت مرجعية كردية بعد انتفاضة ١٢ آذار ، وتزداد اهمية المرجعية الكردية عندما يتعرض الشعب الكردي الى الخطر، وستبدأ من جديد محاولات تاسيس المرجعية الكردية

موقع عامودا: هل تؤمن بانكم ستتمكنون في وقت قريب من ايصال خبر اعلان تشكيل مرجعية كردية الى الشعب الكردي ؟

اسماعيل عمر: لا اقول ستتشكل مرجعية كردية ، الا اننا نلتقي في هذه الأيام ونقوم بأعمال مشتركة. ان شعبنا واحد، ويجب ان تتشكل مرجعية واحدة.

موقع عامودا: جميع تنظيمات المعارضة السورية ومنظمات حقوق الانسان السورية والعالمية ادانت واستنكرت هجوم ليلة نوروز، وطالبوا ايضا مثل التنظيمات الكردية باجراء تحقيق مستقل حول الحادث. ماذا يقول النظام في ذلك ؟

اسماعيل عمر : النظام في هذه المرة ساكت. في آذار ٢٠٠٤ كانت هناك اتصالات مباشرة وغير مباشرة بين النظام والحركة الكردية ، في هذه المرة لا توجد اي اتصالات ، لا النظام طلب اجراء الاتصال مع الحركة ولا الحركة طلبت ذلك، وهذا يخلق لدينا الخوف والقلق.

==========

ريبورتاج صحفي كامل مع الأساتذة (إسماعيل عمر – فؤاد عليكو – خير الدين مراد – مشعل التمو – محمد موسى)، حول المرجعية الكردية، والضمانات القانونية والدستورية لحل القضية الكوردية في سوريا، ودور الكرد في الأطر الوطنية، وعن حملة الاعتقالات الأخيرة

اعداد :لاوكي مشكيني
موقع نوروز ٢ /٣ /٢٠٠٨

فيمايلي رد الأستاذ: إسماعيل عمر – رئيس حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا(يكيتي)، على الأسئلة المطروحة:

١- **أين وصلت المرجعية الكوردية وهل تنظر الحركة الكوردية إليها كضرورة واقعية.؟**

ج١-لاشك أن المرجعية الكردية باتت ضرورة ملحّة في ظل حالة التشتت التي تعاني منها الحركة الكردية، مما يستدعي وجود مركز للقرار الكردي الموحّد، يعبّر عن إرادة شعبنا وطموحاته القومية الديمقراطية المشروعة، ويعدّه لمواجهة التطورات التي تداهمه كل يوم ويحصّنه ضد مختلف أشكال التآمر والفتنة .

وأعتقد أن بناء تلك المرجعية قطعت شوطاً كبيراً، حيث يقرّ الجميع بأهميتها ،وهذا يعتبر خطوة إيجابية، كما أن أغلب أطراف الحركة، في التحالف والجبهة والتنسيق، تمكّنت من التوصل إلى مشروع رؤية سياسية مشتركة تصلح لتكون قاعدة ملائمة لحوار وطني كردي، إضافة إلى أن إقرار تلك الأطراف بكون المؤتمر الوطني الكردي هو الحاضن الضروري لانبثاق تلك المرجعية المنشودة يشكل نقطة أخرى تسجل لصالح هذه المهمة.

٢- هل يحق لبعض الفصائل تأسيس مرجعية دون الرجوع إلى الفصائل الأخرى أو تجاهلها.؟

ج٢-إن هذا السؤال بني على إشاعات، ففي الوقت الذي يحق فيه لبعض الفصائل بناء تحالف أو إطار حزبي، فإن الأمر يختلف عندما يتعلق بالمرجعية الكردية، لأنها يجب أن تكون شاملة، من حيث المبدأ، أي لا اعتراض بشأنها على أحد، وهذا لا يعني بالضرورة أن تضمّ الجميع، حيث يمكن أن يتواجد حزب أو أكثر هنا وهناك، لا يتوصل مع الآخرين إلى توافق سياسي أو تنظيمي، كما أنها، أي المرجعية، يجب أن تتمثل فيها فعاليات اجتماعية وثقافية واقتصادية وشخصيات وطنية كردية، لكي تأخذ صفة الممثل الحقيقي للشعب الكردي .

٣- ما هي شروط تأسيس المرجعية في نظركم .؟

ج٣-اعتقد أن أحد الشروط الأساسية المطلوبة الآن هو توفير المناخ الملائم والأرضية الصلبة لبناء مثل تلك المرجعية، ولن يكون ذلك ممكناً بدون إشاعة الثقة المتبادلة بين كل الأطراف المعنية وتجنب المهاترات التي تسيء للعمل الكردي المشترك عموماً .فالتجربة أثبتت أن إرادة الالتقاء مع الآخر والعمل معه في إطار التصدي للتناقض الأساسي لا تزال ضعيفة عند البعض، ويعبّر ذلك عن نفسه على شكل مهاترات لا معنى لها سوى التهرب من المسؤولية .

٤- بتصورك ما هي الضمانات القانونية والدستورية لحل القضية الكوردية في سوريا ؟

ج٤-إن الضمان الأساسي لحل هذه القضية هو وحدة الموقف الوطني الكردي أولاً، والعمل مع شركائنا في الوطن لإدراجها ضمن القضايا الوطنية التي تحتاج لحل عادل وعاجل ثانياً، بحيث تتحوّل إلى قضية سورية عامة تتسع دائرة الأصدقاء والمؤيّدين حولها، وتنخرط الحركة الكردية بدورها في النضال الديمقراطي العام، انطلاقاً من متطلبات الشراكة الوطنية، باعتبار أن سوريا هي بلد الجميع، وطن الكرد بقدر ما هي وطن العرب وغيرهم، واعتقد أن أي حل عادل يجب أن ينطلق من هذا المبدأ (أي الشراكة الوطنية).

ومن هنا فان أي دستور يجب أن يقرّ بالتعددية السياسية والقومية ويعتبر الشعب الكردي القومية الثانية بكل ما يعني ذلك ويترتب عليه من حقوق قومية ديمقراطية وواجبات وطنية.

٥- برأيك ما هو الدور المطلوب للكورد ضمن الأطر الوطنية السورية.؟

ج٥-أريد الإشارة أولاً بأن ما يبعث على التفاؤل أن الجانب الكردي بدأ يتحرك في السنوات الأخيرة نحو شريكه الوطني الآخر للانخراط في إطارات وطنية معارضة، بعد أن يئس الكل من إمكانية قيام السلطة بالإصلاح السياسي المطلوب، وان تلك الإطارات أيضاً بدأت تبحث عن المكوّن الكردي لاستكمال لوحتها واثبات ضروراتها الوطنية، ورغم قناعتي بان العمل المعارض لا يحتكره إطار واحد بعينه، وان المعارضة السورية يجب أن تبحث عن مرجعية وطنية على شكل مؤتمر وطني عام من أجل توحيد الجهود لانجاز مهمة التغيير الديمقراطي السلمي المنشود، فإن إعلان دمشق يشكل قاعدة ديمقراطية نضالية متقدمة، ويملك العديد من المواصفات التي تجعل منه الإطار الأنسب نسبياً لكي يجد فيه الجانب الكردي منطلقاً لنضاله من أجل حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية، بما يضمن تمتع الكرد بحقوقهم القومية الديمقراطية، وهو ما يمكن أن نبني عليه مستقبلاً عند صياغة البرنامج السياسي الذي سيتضمّن مستلزمات هذا الحل الديمقراطي.

٦- ما السر في عدم تحريك المعارضة الوطنية السورية (العربية والكوردية) للشارع في ظل الاعتقالات للنشطاء السوريين ومنهم أعضاء المجلس الوطني لإعلان دمشق .؟

ج٦-إن هذه الاعتقالات تأتي في إطار قرار السلطة بحل الإعلان وإنهاءه، وان المهمة الأساسية الآن لقوى الإعلان هي احتواء هذه الهجمة الأمنية الشرسة وحماية الإعلان وتحصينه وعدم تقديم المزيد من الذرائع الاستفزازية، خاصة في هذه الظروف الإقليمية المحيطة التي تزداد فيها السلطة قلقاً وشراسة، وتسعى لتشديد قبضتها الأمنية في الداخل كلما ازدادت الضغوطات الخارجية لقمع أي تحرك وطني معارض خوفاً من خروجه عن السيطرة .

ومن هنا كان قرار الأمانة العامة للإعلان هو الإصرار على مواصلة نشاطاته لإفشال مخطط السلطة الرامي لإنهائه، من جهة، وعدم الانجرار للتصعيد بغية صيانة الإعلان من جهة أخرى، ونحن كجانب كردي، فإننا لن نتردّد في المشاركة في أي حراك في الداخل أوالخارج ، إذا قرّرت الأمانة العامة للإعلان ذلك .

٧- هل تعتبر الاعتقالات الأخيرة في صفوف أعضاء المجلس الوطني لإعلان دمشق إنذارا عاما من قبل النظام للمعارضة الوطنية العامة في البلاد .؟

ج٧-بالتأكيد إن قضية الديمقراطية لا تتجزأ، ولا تنحصر في حزب أو إطار معينين، ونعتقد أصلا أن تلك الاعتقالات لا تستهدف فقط إطارات المعارضة المنظمة، بل تستهدف كذلك إرهاب أي مواطن بغية احتجازه ضمن أسوار الخوف، ومنعه من التضامن مع قوى المعارضة .

٨- حملة الاعتقالات الأخيرة ، شملت نسق واحد من إعلان دمشق ، وتغاضت عن الجانب الكردي فيه ، برأيك ما هو هدف النظام من هذا التقسيم ، وهل فعلا كما يدعي البعض بان الكتلة الكردية في إعلان دمشق لا تعتبر نفسها معارضة

للنظام رغم وجودها في إعلان معارض ، لذلك لم تشملها الاعتقالات .

ج٨-إن السلطة هي التي تختار من تريد اعتقالهم، وهذا يعود لاعتباراتها الخاصة، وإن التغاضي عن الجانب الكردي قد يكون هدفه إفساح المجال لهذا البعض من أجل توزيع الاتهامات المجانية وزرع بذور التشكيك به من قبل الجانب الآخر، وقد يكون الهدف أيضا هو التحسّب من الحراك الكردي الذي ينشط عادة أثناء الاعتقالات، ومن ناحية ثانية فإن الحركة الكردية، بشكل عام، هي حركة معارضة، تناضل من أجل التغيير الديمقراطي، باعتبار إن القضية الكردية هي قضية ديمقراطية لا يمكن حلها بمعزل عن قضايا الوطن الأساسية، والتي يأتي في مقدمتها إلغاء احتكار حزب البعث لقيادة الدولة والمجتمع، ويعتبر ذلك جوهر العمل المعارض، أما الكتلة الكردية في الإعلان فهي جزء أساسي ومكوّن وعلني لهذا الإطار المعارض والمطالب بالتغيير الديمقراطي، وهي لا تخفي انتماءها للإعلان وقناعتها بوثائقه، ومن هنا فإن التشكيك بالكتلة الكردية في الإعلان لمجرد أن رموزها لم يتعرضوا لاعتقالات تقرّرها السلطة، شيء غير منصف، ولا يخدم مستلزمات توفير الثقة المتبادلة التي نسعى لها جميعا..

==========

" كلنا شركاء " تحاور رئيس حزب الوحدة الديمقراطي الكردي إســـــماعيل عمر

(كلنا شركاء) ٢٠٠٨/٢/١٧

بعد أن تم عقد المجلس الوطني لإعلان دمشق وحضره أكثر من (١٦٠) عضواً ممثلاً لمختلف القوى السياسية المؤتلفة لإعلان دمشق تم اعتقال العشرات منهم ،وأطلقت سراح بعضهم ولازال كل من فداء الحوراني وأحمد طعمة وأكرم البني ووليد البني وعلي العبدالله وجبر الشوفي وياسر العيتي وفايز سارة ورياض سيف وطلال أبودان رهن الاعتقال، وتم تقديمهم في الآونة الأخيرة إلى قاضي التحقيق في دمشق بتهمة نشر أخبار كاذبة والنيل من هيبة الدولة والانتماء إلى جمعية سرية بهدف تغيير كيان الدولة السياسي والاجتماعي، وكان من بين الذين أفرج عنهم الأستاذ إسماعيل عمر رئيس حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا والذي أوقفته الأجهزة الأمنية في القامشلي لمدة يوم واحد ، الذي حاورته كلنا شركاء .

- ما سبب الاعتقال الذي طال عدداً من أعضاء المجلس الوطني ؟ ولماذا تم الإفراج عنك مع عدد آخر من الأكراد في حين لم يتم الإفراج عن البقية ؟

إن الاعتقالات الأخيرة التي بدأت في ٩-١٢- ٢٠٠٧، وشملت العشرات من كوادر إعلان دمشق من مختلف المحافظات ومن مختلف الانتماءات السياسية والقومية بما فيهم الأكراد، تعود أسبابها إلى عدة عوامل تأتي الطبيعة القمعية الرافضة للآخر في مقدمتها، إضافة إلى فشل مراهنات السلطة على احتواء الإعلان من الداخل، وتزايد الضغوط الدولية، التي تخيف السلطة، وتدفعها لتشديد القبضة الأمنية حيال أي تحرك معارض في الداخل، كما أن عملية الإفراج لم تشمل فقط المعتقلين الكرد، في حين أبقت الأجهزة الأمنية على حوالي ١٢ ناشطاً تم تقديمهم للقضاء وفي مقدمتهم د.فداء الحوراني والأستاذ رياض سيف.

أما ما يتعلق بالتساؤلات الدائرة حول غياب الجانب الكردي عن قائمة المعتقلين الحاليين، فإنه يتعلق باعتبارات خاصة بتلك الأجهزة التي قد يكون دافعها في ذلك هو إثارة الشكوك وزعزعة الثقة المتبادلة بين أطراف الإعلان الذي لا يحارب فقط بالاعتقالات بل، هو يحاصر الآن كذلك بحملات التشكيك والتخوين في إطار مهمة حل وإنهاء الإعلان، وبنفس الاتجاه فإن تلك الحملات تروّج لمقولة فصل القضية الكردية عن قضية الديمقراطية، في حين ترهب فيه الوسط الآخر بالخطر الانفصالي الكردي المزعوم .

كما أن تجنب اعتقال كوادر كردية من إعلان دمشق يمكن أن يفسر بمحاولات الاستفراد بجانب أو أكثر، وترك الآخرين لحملة أخرى، وإذا كانت الاعتقالات قد استهدفت الآن ما يمكن تسميتهم بالليبراليين والتيار الإسلامي المعتدل وكوادر حزب الشعب، فان ذلك لا يعني أن الاتجاهات الأخرى ستبقى بعيدة عن حملات الاعتقال التي تستهدف إنهاء إرادة التغيير وقمع حرية التعبير والشطب على الرأي الآخر مهما كان انتماءه القومي أو السياسي أو الديني.

- بعد أن تم اعتقال عدد من أعضاء المجلس يراهن البعض على فشل الإعلان، وبخاصة بعد الانسحابات التي حصلت فيها ؟

إن لجوء البعض إلى تجميد نشاطه جاء على خلفية نتائج انتخاب الأمانة العامة للإعلان في المجلس الوطني الذي تم فيه سلفاً التوافق على البيان الختامي قبل الانعقاد، بمعنى أن الأطراف التي جمّدت نشاطها وافقت على ذلك البيان بكل ما تضمّن من بنود .

ورغم أن غياب بعض الشخصيات الوطنية وخاصة الأستاذ حسن عبد العظيم أو الأستاذ عبدالمجيد منجونة من عداد الأمانة العامة الجديدة أمر مؤسف ويمكن تسجيله في عداد أخطاء الديمقراطية، لكن الذي يجب أن يعرفه الجميع أننا في مثل هذه الحالات محكومون بالديمقراطية وسيلة لإحداث التغيير الديمقراطي المنشود، وليس من المعقول أن ينسحب طرف ارتضى هذا الأسلوب لمجرد انه لم يستطع أن يقنع الآخرين بمنحه الثقة المطلوبة بغض النظر عن مدى حرص هؤلاء الآخرين على مصلحة الإعلان التي تتطلب إشراك الجميع في تحمل مسؤولياتهم ..وإذا كانت النوايا حسنة فإن أمام الإعلان اجتماعات أخرى لمجلسه الوطني تتواتر كل ستة أشهر يمكن عندها تصحيح أخطاء قد تكون حصلت، وذلك عبر حوار ديمقراطي هادئ.. أما من يراهن على فشل الإعلان فهو يتوهم لان إعلان دمشق يختلف عن ربيع دمشق، فهو جاء ثمرة جهود واسعة بذلتها قوى وشخصيات وفعاليات وطنية، وان إرادة التغيير باتت مطلوبة بإلحاح نتيجة فشل السلطة في إنجاز الإصلاح السياسي المطلوب وحل مشاكل البلاد المستعصية بما فيها الأزمة الاقتصادية والمعاشية، وعجزها عن التعامل مع الوجود القومي الكردي وتنكرها لضرورة إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية .

ومن جهة أخرى، فان الإعلان، وبعد انعقاد مجلسه الوطني وكذلك بعد حملة الاعتقالات التي شملت العديد من كوادر أثبت فشل مراهنة السلطة على إيهام الرأي العام بان بديلها هو الفوضى أو السلفية الدينية، في حين تأكّد فيه الآن أن هناك إمكانية لبناء قاعدة ديمقراطية يمثّلها إعلان دمشق، تؤسّس لمؤتمر وطني سوري عام تشارك فيه مختلف أطراف المعارضة الوطنية، بما فيهم أهل النظام ليكون ضمانة لتغيير ديمقراطي هادى ومتدرج .

– المؤتمر الذي عقد في لندن برعاية منظمة العفو الدولية ، والذي شارك فيها حزبكم إلى جانب حركة التغيير الديمقراطي (محي الدين لاذقاني) وحركة البناء والعدالة (أنس العبده)، ألا يفسر هذا النشاط بأن إعلان دمشق له ارتباطات بالخارج؟

ما حصل في لندن هو ندوة لمناشدة الرأي العام للتضامن مع المعتقلين والتعريف بإعلان دمشق وأهدافه، ولا يعني ذلك الارتباط بالخارج بمعناه الوطني عندما يسيء هذا الخارج للسيادة الوطنية لبلادنا سوريا، لكن هذا لا يعني أيضاً إنكار وتجاهل دور الخارج في عملية التغيير بحكم التطورات الديمقراطية والسياسية التي عمّت العالم الذي، بموجبها، أصبح الآن أكثر تداخلاً وانفتاحاً، مما يجعل الاستفادة من القوى الديمقراطية والمنظمات الدولية والحقوقية أمراً مقبولاً وضرورياً لانجاز مهمة التغيير الديمقراطي السلمي الذي يهدف إلى تحصين البلاد في مواجهة كل المخاطر والتدخلات العسكرية الخارجية وتعزيز صمودها أمام مشاريع الهيمنة والاحتلال وسياسات الحصار الاقتصادي .

– ما رأيك بالتهم الموجهة إلى معتقلي الإعلان؟

من المؤسف أن السلطة عمدت مرة أخرى إلى توريط القضاء المدني في تحقيق أهداف سياسية وتجريده من الاستقلالية المطلوبة لتوجّه عن طريقه تهماً لا تستند لأي سند قانوني مثل إضعاف الشعور القومي والانتماء لجمعية سرية هدفها تغيير كيان الدولة، في الوقت الذي بات فيه معروفاً بأن الإعلان يدعو إلى تغيير ديمقراطي يشارك فيه الجميع دون شطب على أحد، وصياغة دستور جديد يقر مبدأ تداول السلطة ويلغي احتكار حزب البعث لقيادة الدولة والمجتمع، ويعترف بالتعددية السياسية والقومية، بما في ذلك إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في إطار وحدة البلاد، ويبدو واضحاً أن تشويه أهداف الإعلان واتهامه بالعلاقة مع الخارج والاستقواء به تعتمده السلطة في محاولة منها لضرب قوى الإعلان واستعداء الرأي الوطني العام عليه..

==========

لقاء خاص مع اسماعيل عمر: رئيس حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي)

ولاتي مه

الأربعاء ١٢ كانون الأول ٢٠٠٧

(قامشلو – ولاتي مه – خاص) بعد توقيفه لمدة ٢٤ ساعة من قبل فرع أمن الدولة في القامشلي، على خلفية انتخاب المجلس الوطني لاعلان دمشق والبيان الصادر عنه، أجرى مراسلنا هذا اللقاء الخاص مع السيد اسماعيل عمر رئيس حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي)، للاستفسار عن أسباب ودوافع حملة التوقيفات هذه ، التي جرت يوم ٢٠٠٧/١٢/٩م ولا تزال مستمرة، والتي شملت العشرات من رموز اعلان دمشق وأعضاء مجلسه الوطني:

– نهنئكم على الافراج عنكم، وحبذا أن تتحدث لنا عن ظروف الاعتقال، وكيف جرت عملية التوقيف، وما الذي دار بينكم خلال الاستجواب؟

– في يوم ١٢/٩ اتصل معي على الهاتف أحد عناصر مفرزة أمن الدولة، وطلب ان يلتقي بي لطرح بعض الأسئلة، وعندما أتوا الى البيت –حوالي الساعة ١١.٤٥ ليلا – طلبوا مني الذهاب معهم الى رئيس الفرع، وبعد ذهابنا الى الفرع تأكد لنا انها عملية توقيف وان هناك قرار عام على مستوى سوريا تتعلق باعلان دمشق، والشيء الذي ناقشوني فيه هو الاستفسار عن مجلس اعلان دمشق، لم يسألوا عن الذين حضروا، بل السؤال كان عن البيان الصادر عن المجلس الوطني لاعلان دمشق، والتركيز كان على بعض النقاط المحددة فيه، كمسألة التغيير الديمقراطي السلمي، وقالوا بانكم تريدون تغيير رأس النظام، وكان جوابي لهم باننا نعمل لكي يغير النظام آلياته، كتعديل الدستور واجراء انتخابات ديمقراطية حرة والرئيس الذي يحكم يجب ان ينجح في الانتخابات وليس بحكم الدستور ، ويجب الغاء المادة الثامنة من الدستور، لانه لا يوجد في العالم حزب وحيد يقود الدولة بشكل دائم، وقد اكدنا لهم بان اعلان دمشق عبارة عن توافقات، نتفق في بعض الأمور ونختلف في أمور أخرى والمهم لنا في الجانب الكردي هو القضية الكردية ، وحصتنا في الاعلان هي النقطة التي تؤكد على الحل الديمقراطي للقضية الكردية، وللاطراف و الأحزاب الأخرى حصصهم في الاعلان، وكل طرف له نقطة مهمة يتمسك بها، فمثلا الأطراف الناصرية والقومية يركزون على مسألة سوريا جزء من الوطن العربي، وهكذا بالنسبة الى الاسلاميين والليبراليين والآثوريين، فلكل طرف له حصة ولكن لا يعني ان كل طرف يحصل على كل حقوقه ومطالبيه.

– هل جرى النقاش حول ارتباطات اعلان دمشق مع الأطرف الخارجية وجبهة الخلاص؟

نعم تم الاستفسار عن هذا الموضوع، ولكن جاء في الاعلان على عدم المراهنة على الخارج، واكدنا لهم بان علاقتنا هي ليس مع الدول بل مع القوى الديمقراطية في العالم ، ومع المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الانسان، واكدنا على عدم وجود اي ارتباط لاعلان دمشق مع جبهة الخلاص.

– لقد علمنا باعتقال بعض الأشخاص من خارج اعلان دمشق.

نعم جرى اعتقالهم بنفس التهمة، و تم الافراج عنهم في الساعات الأولى من التوقيف بعد تأكدهم من عدم وجود أي ارتباط

لهم باعلان دمشق.

– لقد ظهر بعض التغيير في خطاب الاعلان، نحو التشديد اتجاه النظام. هل تعتقدون ان التوقيفات التي جرت كانت لهذا السبب ؟

التشكيلة الحالية في المجلس الوطني ازدادت فيها الأطراف المستقلة، حيث يسطر عليها الاتجاهات الليبرالية والكردية والاسلامية، وقد كان موقف النظام منذ البداية من اعلان دمشق، موقفا سلبيا وكان هناك قرار بحل الاعلان، ولكن بعد أن أصبح الاعلان أمر واقع، حاول النظام ممارسة سياسة الاحتواء عن طريق بعض الأشخاص، والآن بعد تغيير تركيبة الاعلان وبروز بعض الأطراف الراديكالية المتشددة، اراد النظام ارسال رسالة الى الشعب السوري مفاده ان أي تحرك لن يمر دون ضغط او محاسبة، ومن الجانب الكردي فان النظام لم يعتقل كل الذين شاركوا في المجلس، بل اعتقل البعض منهم وافرج عن البعض منهم فورا واحتفظ بالبعض الآخر و أنا أحدهم، وقد يكون السبب لنشاطي المكثف في مكتب الأمانة والتحضيرات التي سبقت انعقاد المجلس الوطني.

– توقيت التوقيفات يوم ١٢/٩/ والذي تزامن مع اليوم العالمي لحقوق الانسان، هل كان هناك تخوف لدى النظام من قيامكم بنشاط ما في ذلك اليوم ؟

لا لم يكن هناك اي نشاط، و كان قرار الاعلان بعدم القيام بأي نشاط في هذا العام حتى لا نضع أي حجة بيد النظام، وعلى هذا الأساس كان ردنا للأطراف الأخرى، بأن نصدر بيان وأن نشكل وفد لايصال هذا البيان الى الأمم المتحدة والمفوضية الأوربية، وقد تم تسليمه. ولا يوجد أي توقيت لدى النظام، والتوقيفات التي جرت في هذا التوقيت هو دليل على استهتار النظام حتى بهذه المناسبات الحقوقية ، والنظام لا يهمه التوقيت ان كان في ٩ أو ١٠ فقط المهم عنده هو القمع.

==========

تصريـــــــــــح

رئيس حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا " يكيتي " إسماعيل عمر في تصريح حول التهديدات التركية الأخيرة باجتياح إقليم كردستان العراق .

حول تهديدات الجيش التركي الأخيرة بإشتياح إقليم كردستان العراق عسكرياً وامنياً بذرائع واهية وهي ملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني(pkk) المتواجدين في قمم جبال قنديل المحاذية للحدود التركية .

فقد أدلى رئيس حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا " يكيتي " الأستاذ إسماعيل عمر بالتصريح التالي.... للكاتب والإعلامي الكردي حسين أحمد

ان التحشدات العسكرية التركية على الحدود مع كردستان العراق وتهديداتها بالتوغل في أراضي كردستان العراق تحت حجج وذرائع واهية ستضر بدون شك بعلاقات حسن الجوار بين الدولتين (عراق – تركيا) ويخالف قواعد القانون الدولي ويعتبر تدخلاً سافراً في الشأن الداخلي العراقي، وهي بالتأكيد أعمال عدوانية تمس السيادة العراقية التي فرط بها أصلا نظام صدام حسين الدموي المقبور، كما وان هذه الأعمال والتحشدات العسكرية التركية ستزيد التوتر في المنطقة وتعقد الأوضاع أكثر مما هي عليه وتؤثر سلباً على الأمن والسلام في المنطقة والعالم .

وان إصرار الحكومة التركية على التوغل في أراضي كردستان العراق ليس العمل من أجل مطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني فحسب، وإنما من أجل تحجيم وتقويض التجربة الفتية لشعب ولحكومة إقليم كردستان، وأيضاً زعزعة أمن واستقرار إقليم كردستان، بغية إيقاف التحولات الجارية نحو التقدم والتطور في كافة الميادين، وهذا بالتأكيد يشجع دولاً أخرى للتدخل لتنفيذ أجندتها الخاصة، لذلك إن اعتماد الحكمة والمنطق لحسم مسألة حزب العمال الكردستاني وهو اللجوء إلى طاولة المفاوضات بإتباع اسلوب الحوار الهادئ حقناً للدماء وزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم ...

رئيس حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا " يكيتي "

إسماعيل عمر

٢٠٠٧/ ١٠/ ٢٧

==========

حوار مع الأستاذ إسماعيل عمر رئيس حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا(يكيتي) حول انتخابات مجلس الشعب

✓ **موقع ثروة – حوار داريوس أوسي**

٢٠٠٧/٤/١٩

١س – كيف تجد قانون الانتخابات السوري الحالي، في ظل الظروف التي تمر على المنطقة وعلى سوريا بشكل خاص؟.

ج١– إن قانون الانتخابات السوري الحالي لا يتلاءم مع القيم الديمقراطية في التعبير عن إرادة المواطنين، وعن حقيقة تمثيلهم في مجلس الشعب، فالسلطة التي يقودها حزب البعث، بموجب المادة الثامنة من الدستور، وما تحتكره تلك السلطة من النفوذ ووسائل الإعلام والقمع، وما تتفرد به في الإشراف على اللجان الانتخابية وعلى صناديق الاقتراع وفرز الأصوات، تخوض الانتخابات بإسم قائمة (الجبهة الوطنية التقدمية)كطرف منافس للمرشحين الآخرين، مما ينفي تماما مبدأ تكافؤ الفرص

في عملية التنافس في ظل غياب رقابة مستقلة، حيث يحل محلها في كل دائرة انتخابية قاض في القضاء غير المستقل .

كما إن تقسيم المرشحين إلى فئتين: الأولى للعمال والفلاحين، التي تضم الثلثين، في حين تضم الفئة الثانية بقية فئات الشعب، بنسبة الثلث، ينسف أحد أركان العملية الديمقراطية التي تكون فيها النجاح للأغلبية ،بينما في هذه الحالة يحدث كثيراً أن يفوز مرشح في الفئة (أ) رغم انه يحصل على نصف أصوات مرشح آخر من الفئة (ب)في نفس الدائرة، وبالعكس... أما اعتبار المحافظة هي الدائرة الانتخابية، فان من شأن ذلك حرمان المرشح من إمكانية التعريف بنفسه في المناطق البعيدة عن مكان إقامته ومحيطه الاجتماعي، في ظل استحداث الصناديق الجوالة، وغياب الدعاية الحرة، والحرمان من وسائل الإعلام الرسمية التي تخدم فقط قائمة الجبهة...يضاف لما تقدم إن عدم اعتبار يوم الانتخابات عطلة رسمية، يضع الموظفين والعاملين في الدولة تحت رحمة وإرهاب السلطة التي تلزمهم على المشاركة والإدلاء بأصواتهم لصالح قوائم الجبهة.

س ٢ – برأيك إذا شاركت أحزاب المعارضة السورية في هذه الانتخابات. ألم يكن مجدياً أكثر من المقاطعة، وخاصة من ناحية طرح برنامجها على أكثر شريحة من الشارع السوري؟.

ج٢– لا أعتقد إن المشاركة، بعيداً عن شروطها الضرورية، وفي ظل عدم تكافؤ الفرص، وغياب الأجواء الديمقراطية المناسبة، مجدية حتى من منطلق الاستثمار السياسي، بل بالعكس فهي تزيد من حالة الإحباط ،وتسيء لجدوى النضال الديمقراطي الذي تعتبر الانتخابات إحدى وسائله الأساسية ...وهذا لا يعني إن المقاطعة المقررة من قبل إعلان دمشق تعني تجاهل الانتخابات، بل إنها تعني المقاطعة الايجابية التي تتطلب العمل على توسيع نطاقها من خلال تنظيم النشاطات الممكنة لتحريض المواطنين على الدفاع عن حقوقهم ورفع أصوات الاستنكار ضد استخفاف السلطة بإرادتهم، والمطالبة بسن قانون انتخابي عصري، يهيئ الظروف المناسبة لانتخابات حرة ونزيهة.

س ٣ – هناك كلام كثير في الشارع السوري حول عدم قدرة المعارضة على بلورة رؤية واضحة حيال هذه الانتخابات وعدم قدرتها على استقطاب الشارع السوري، لهذا فهي قررت المقاطعة حفاظا على ماء الوجه، كيف ترد على هذا الكلام؟.

ج٣– كان هناك شبه إجماع في إعلان دمشق على عدم المشاركة في هذه الانتخابات، ورغم إن معظم الإطراف كانت ترى منح المناطق الكردية خصوصية في تقدير المشاركة الانتخابية، على أساس إن الحركة الكردية تستطيع استثمارها سياسياً في حراك ديمقراطي شعبي، إلا أن الجانب الكردي في الإعلان أكد على ضرورة وحدة الموقف الوطني، والتعبير عنه بالمقاطعة – ترشيحا وتصويتا– رغم أن هذا الجانب يملك رصيداً شعبياً انتخابياً جيداً في المناطق الكردية،وقد أكد، أكثر من مرة، قدرته على تحريك الشارع في الدورات السابقة ،أما حالة اليأس السائدة في معظم المحافظات السورية من جدوى خوض مثل هذه الانتخابات، فهي لا تعكس عدم قدرة المعارضة على استقطاب الشارع السوري، بل إن هذه المعارضة عبّرت بصدق، من خلال قرار المقاطعة هذا، عن نبض هذا الشارع.

س ٤ – هل تعتقد بأن الشارع السوري سيلتف حول المعارضة ويقاطع الانتخابات؟ وما هي الوسائل التي ستعتمدون عليها في هذا الصدد، حيث لم يبقى أمامكم سوى أيام معدودة؟

ج٤– في الوضع الطبيعي ،وبعيداً عن التدخلات والضغوط ،أعتقد أن الشارع السوري غير معني بعملية الانتخاب، خاصة بعد أن تركت التجارب المريرة للدورات السابقة لديه شعورا عميقا بالإحباط، تتلمسه أيضاً السلطة، التي تمارس أجهزتها مختلف وسائل الترهيب والترغيب لزيادة عدد المرشحين بهدف تحريك العملية الانتخابية، والإيحاء بوجود تنافس على الترشح،وسوف تسعى بالتأكيد في يوم الاقتراع إلى تهديد العاملين بالدولة بالعقوبات في حال امتناعهم عن التصويت،ورغم ذلك فان من المتوقع أن تكون نسبة المقاطعة كبيرة، علماً أن الأطراف المعارضة تدعو الآن، بالوسائل المتاحة إلى المقاطعة، وتوعية المواطنين بأسبابها ودوافعها، من خلال بعض الندوات التي تقوم بها أطراف التحالف الديمقراطي الكردي في المناطق الكردية ،ومن خلال وسائل الإعلام المختلفة، كما وجهت الأمانة العامة لإعلان دمشق رسائل خاصة إلى المنظمات الدولية والإقليمية ،شرحت فيه طبيعة مثل هذه الانتخابات وأسباب مقاطعتها.

س ٥ – لم يتغير شيء من قبل السلطة السورية في الانتخابات التشريعية، من حيث قانون الانتخاب وحالة الطوارئ المفروضة منذ أربعة وأربعين، وغيرها من الممارسات.. في ظل هذا الواقع: هل يستطيع مجلس الشعب في دورته القادمة تحقيق التقدم على طريق الإصلاح المنشود ؟؟؟

ج ٥–المعروف إن الانتخابات، من حيث المبدأ، باعتبارها وسيلة أساسية من وسائل التغيير الديمقراطي، هي التي تعبّر بالنهاية عن إرادة الشعب وتطلعاته نحو بناء دولة مؤسساتية حديثة،تحتكم للقواعد الديمقراطية، وتؤمن بتداول السلطة، وتقر بالتعددية السياسية والقومية،.ولكي تتمكن الانتخابات من أداء مهمتها الديمقراطية، فان صناديق الاقتراع يجب ألا تفصلها عن الناس حواجز الإرهاب، ولا تحيط بها الضغوطات والتدخلات من كل جانب، ولا تخفي داخلها نتائج مسبقة الصنع .

لكن، ما حصل بالنسبة لانتخابات مجلس الشعب ،على مدى دوراته المتلاحقة ،لم يترك سوى خيبات أمل مريرة، ولن تكون الدورة القادمة أحسن حالاً منها،لأن الأسباب التي حالت دون قيام مجلس الشعب بتجسيد وترجمة إرادة الناس في الإصلاح والتغيير، والتصدي لمهامه الدستورية، والإقدام بالتالي على إجراءات إصلاحية،تكمن أصلا في مدى صلاحية قانون الانتخابات، الذي تم تفصيله على مقاس النظام السياسي، الذي يحتكر فيه حزب واحد قيادة الدولة والمجتمع، بموجب المادة الثامنة من الدستور..تلك المادة التي يعتبر تعديلها المفتاح اللازم لمحاولة أي إصلاح سياسي منشود، ومن هنا، فان من يشكلّون غالبية أعضاء المجلس القادم هم أعضاء في حزب البعث، الذي يكون له بموجب هذا الاحتكار القرار الأخير والحاسم، أما بقية الأعضاء فهم موزعون بين حلفاء حزب البعث من بين أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، أو أنهم ممن حملتهم قوائم الظل الموازية لقائمة الجبهة، أو الذين وصلوا إلى المجلس من بوابات المال السياسي وغيره ...

ومن غير الممكن أن يتمكن مجلس الشعب، بمثل هذه التركيبة وهذا التوزيع لأعضائه، وبتلك الآلية التي يختار بها الأعضاء

،أن يصبح أداة فعالة للتغيير والإصلاح ،بل انه يصبح بهذه الحالة مؤسسة موازية للسلطة التنفيذية، ويفقد بذلك دوره في الرقابة والتشريع والتمثيل الحقيقي لمختلف مكوّنات الشعب السوري، فالإصلاح يحتاج لإصلاحيين يؤمنون به، وترتبط مصلحتهم بتحقيقه، وإذا كان الإصلاح يبدأ بتعديل المادة الثامنة من الدستور وإقرار قانون عصري للأحزاب يفسح المجال للتعددية السياسة والقومية وحرية التعبير،! فكيف يمكن أن ننتظر من مجلس، يحتكر فيه حزب واحد غالبية المقاعد في إطار الاحتكار الدستوري، تسمى حصته، الغالبة في المجلس، عملياً قبل إجراء الانتخابات، أن يكون مهيأ للمباشرة بإصلاح حقيقي،خاصة وأنه المستفيد الوحيد من تطبيقات تلك المادة الثامنة،ولهذا يظل دور المجلس ضعيفاً وتظل قراراته مرهونة للسلطة، وللدلالة على ضعف فعالية هكذا مجلس فقد عرض على كل دوراته السابقة موضوع إعادة الجنسية للمواطنين الأكراد المجردين منها بموجب إحصاء ١٩٦٢الرجعي،دون طائل، وكان الرد دائماً بأن القرار سياسي، بمعنى أن هناك مرجعية تشريعية أخرى غير مجلس الشعب، الذي يفترض به أن يكون أعلى سلطة تشريعية، لكن الوقائع وكثرة الأمثلة تثبت غير ذلك.

==========

قرارنا هو مقاطعة الانتخابات ترشيحاً وتصويتاً وسنعمل على إنجاح ذلك
لقاء مع الأستاذ إسماعيل عمر رئيس حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سورية بشأن الانتخابات

✓ **كلنا شركاء**

٢٠٠٧/٣/٢٣

حزب الوحدة هو من الأحزاب الموجودة على الساحة الكردية ويشكل مع ثلاثة أحزاب كردية أخرى التحالف الديمقراطي الكردي هي (حزب اليساري الكردي – أستاذ محمد موسى –وحزب الديمقراطي الكردي في سوريا "البارتي" أستاذ نصر الدين إبراهيم – وحزب الديمقراطي التقدمي الكردي الأستاذ عبد الحميد حاج درويش) ويشكل مع الجبهة الكردية التي تضم ثلاثة أحزاب (حزب الديمقراطي التقدمي الكردي – أستاذ عزيز داود– وحزب الوطني الكردي –الأستاذ طاهر صفوك–وحزب الديمقراطي الكردي في سوريا –الأستاذ نذير مصطفى)

الأستاذ إسماعيل عمر لماذا هذه المقاطعة بشأن الانتخابات ؟

تمت المناقشة في إطار إعلان دمشق في البداية قبل الآن بحوالي ثلاثة أشهر ، وكان هناك تباين في الآراء بشأن الانتخابات ولكن كان هناك اتجاه في إعلان دمشق بإعطاء الخصوصية للمناطق الكردية في شأن المشاركة في الانتخابات بحيث تقرر الحركة الكردية بما تراه مناسباً ،ولكن الاتجاه الآخر وجد بأن على الحركة الكردية الالتزام بقرار إعلان دمشق وذلك دعماً للحركة الوطنية وباعتبار الانتخابات شأن عام يمس الوطن سورية ككل وليس شأن كردي خاص ، وبالإضافة إلى وجود مبررات كردية خاصة للمقاطعة منها ١– استمرار حالة الطوارئ ولا يوجد مناخ ديمقراطي لإجراء الانتخابات ٢– ولا يوجد تغيير في قانون الانتخابات ٣– سياسة الحزب الواحد لحزب البعث الحزب الذي يقود الدولة والمجتمع حيث يسيطر على ثلثي البرلمان وقانون الانتخابات الحالي في فقراته (أ– ب) غير منسجم مع التطور الحالي والديمقراطي ومن المفروض أن يكون الطريق مفتوحاً أمام الجميع ومن يحصل على أكبر الأصوات هو الذي يفوز بالانتخابات سواء كان عامل أو فلاح أومن أصحاب المهن الحرة أو تاجر ،وبالنسبة لنا كالجبهة الكردية والتحالف الكردي سنلتزم بقرار إعلان دمشق بالمقاطعة ترشيحاً وتصويتاً

ذكرتم بأن هناك أسباب خاصة بالأكراد لمقاطعة الانتخابات فماهي هذه الأسباب ؟

مثلاً قضية الأجانب هناك ما يقارب الآن حوالي نصف مليون كردي محرومين من حق الترشيح وحق التصويت بالإضافة إلى أنه هناك لنا تجربة مريرة وسيئة في المناطق الكردية بالنسبة لعمليات التزوير في الجزيرة وكوباني وعفرين والتداخلات الأمنية وضغوطاتها وقوائم الظل التي تصاحب قائمة الجبهة الوطنية التقدمية أي أن هناك مجموعة من الأسباب تجعل من المقاطعة هو الحل الأمثل ،ونحن في الجبهة والتحالف الكرديتن ملتزمتان بقرار المقاطعة وليس هذا فقط بل سنعمل في المناطق الكردية من أجل إنجاح المقاطعة أي سنكون مقاطعة إيجابية وليس فقط اتخاذ القرار بالمقاطعة فقط وإدارة ظهورنا للانتخابات،وأيضاً هناك أطراف أخرى قامت بالمقاطعة مثل حزب الأزادي الكردي ونتمنى أن تقوم الأطراف الأخرى بنفس الخطوة وتقوم بالمقاطعة وسواء كان حزب الاتحاد الديمقراطي وحزب اليكيتي الكردي لكي يتوحد الموقف الكردي .

ظهر استبيان في الشارع الكردي من قبل حزبي اليكيتي وتيار المستقبل الكردي بشأن الموافقة على الترشيح والانتخاب على الشكل التالي.. هل توافق بالمشاركة في الانتخابات ؟ وإذا كان جوابك بنعم ، فهل أنت مع تجاوز الهامش الذي تقدمه الجبهة الوطنية التقدمية فهل اللجوء للشارع في هذه الظروف صحية ؟

نحن في الشارع الكردي أصلاً وهذا الاستبيان دعائي وأراء الشارع الكردي معروف من قبل كل الحركة وهي أصلا مع المقاطعة وهي الحالة الطبيعية ، أما الحالة الغير طبيعية هي أخذك للناس والشارع إلى الانتخابات وإلى صناديق الاقتراع ، لأن الشارع الكردي ميؤس من الانتخابات وكل تجربة انتخابية تحصل هو نقوم بتحريك الشارع إلى يوم إجراء الانتخابات وفي يوم الانتخابات تظهر قائمة الظل الملحقة بقائمة الجبهة أي أنه حتى لا يوجد هامش للمستقلين وتحصل التدخلات وحينها تقول للناس نقاطع الانتخابات وهنا يرد الشارع على الأغلب لماذا لم تقاطع من اليوم الأول وهذه ليس بحاجة إلى الاستبيانات ، لأن هذه الاستبيانات هي دعائية فقط لأن الأحزاب تعرف نفس وأراء شارعها لأن الحزب ليس شخصاً ليقوم بالاستبيانات.

الأستاذ إسماعيل عمر ماذا بالنسبة إلى المستقلين ،ماذا سيكون موقفكم من هؤلاء إي الغير منتمين إلى الأحزاب الكردية؟

بالنسبة لنا قرارنا هو المقاطعة ترشيحاً وتصويتاً وسنعمل على إنجاح ذلك ، وأصبحت الآن الانتخابات قرار المقاطعة تحدي

، وسنعمل بكل قوة على إنجاح عملية المقاطعة ومهما كانت نسبة المقاطعة كبيرة ونسبة المشاركة قليلة سيكون ذلك منسجماً مع قرارنا ونجاحاً للمقاطعة ولذلك سنكون ضد أي شخص كردي مستقل يرشح نفسه للانتخابات وسنحاول تفهيم الشارع الكردي بالعمل ضد المشاركة ومع المقاطعة.

إذا نجح أحد المستقلين الأكراد بالرغم من المقاطعة ماذا سيكون موقفكم منهم؟

سنعتبر من يشارك في الانتخابات هو ضد قرارنا ، وكلما ازداد نسبة المشاركة في الانتخابات سيؤثر على قرارنا بالمقاطعة، وبالنهاية هناك البعض من الأشخاص المرشحين لا يراهنون على الشارع والانتخابات والأصوات بل يراهنون على القوائم الجاهزة والموجهة ، أي أن الأغلبية من هؤلاء يراهنون على هذه القوائم الجاهزة للنجاح .

==========

إسماعيل عمر :اعتقال شيخ آلي رسالة للحركة الكردية

✓ **عامودا.كوم**

٢٠٠٦/١٢/٢٢

رأى رئيس حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا (يكيتي) إسماعيل عمر أن اعتقال سكرتير الحزب محي الدين شيخ آلي رسالة للحركة الكردية. وأوضح عمر لموقع عامودا.كوم أن النظام بهذا الاعتقال "يهدد الحركة الكردية للتراجع عن بناء المرجعية الكردية و الحد من نضالها كمعارضة سورية". وأضاف أن النظام "يخاف من الوضع الذي فيه".وتابع يقول: "النظام يخاف من نفسه ويحاول تخويفنا،ولكنه لن ينجح." وكان حزب الوحدة (يكيتي) أعلن أن سكرتير الحزب شيخ آلي اعتقل في مدينة حلب من قبل الأجهزة الأمنية قبل يومين.

في اتصال هاتفي مع موقع عامودا.كوم، صرح السياسي إسماعيل عمر أنه من غير المعروف حتى الآن مكان اعتقال رفيقهم. وأضاف أن الشخص الذي يقع في قبضة الأجهزة الأمنية "يختفي في الظلام". وأكد رئيس حزب الوحدة (يكيتي) أن اعتقال سكرتير حزبه ليس شأناً حزبياً "بل يخص عموم الحركة الكردية". وأن اعتقال سكرتير حزبه لن يضعف من نشاط الحزب: "رفاقنا ينوون تنشيط نضالهم أكثر في الفترة القادمة." كما أضاف أنه في حال عدم إطلاق سراح شيخ آلي حراً سوف يقوم حزبه بأعمال احتجاجية في سوريا وأوربا.

كما وقال عن سكرتير حزبه محي الدين شيخ آلي: "منذ ٢٥ عاماً و هو يتلقى الدعوات من قبل السلطات ولكنه لم يلبي دعوتهم واضطر للتواري عن الأنظار."

وختم إسماعيل عمر بالقول أن نضال حزبه في مدينة حلب ومناطقها بشكل خاص قد "أزعج النظام".

==========

حوار خاص مع الأستاذ إسماعيل عمر – رئيس حزب الوحـــدة الديمقراطي الكردي في سوريا حول اعتقال سكرتير الحزب الأستاذ محي الدين شيخ آلي

✓ **أجرى الحوار: هوزان حسن**

موقع نوروز ٢٠٠٦/١٢/٢٢

" إن غياب الحريات الأساسية وحقوق الإنسان في ظل استمرار حكم الحزب الواحد في سوريا يشكل العقبة الرئيسية أمام حلٍ منصف للقضية الكردية ومجمل قضايا وملفات الداخل السوري " محي الدين شيخ آلي – الأهالي العراقية – العدد /١٧٦/– الأربعاء ١٦ آب ٢٠٠٦

اسمه محمد آلي بن شيخموس – أمه حبيبة، عرف بـــ (محي الدين شيخ آلي) – تولد عفرين ١٩٥٣ – متزوج وله طفل، انتسب إلى صفوف الحزب الديمقراطي الكردي في سوريا (البارتي) عام ١٩٦٨، وفي عام ١٩٧٢ انتخب من بين الطلاب الكرد في حلب ليحضر المؤتمر الوطني الذي انعقد في كردستان العراق، وتفرغ للعمل السياسي والثقافي، في المؤتمر الثاني للبارتي عام ١٩٧٧ انتخب عضواً في اللجنة المركزية ومن ثم عضواً في المكتب السياسي ومنذ حينه ظل يتحمل المسؤوليات في الصفوف الأولى للحزب.

١س– مساء يوم الأربعاء ٢٠٠٦/١٢/٢٠ تم اعتقال سكرتير حزبكم – السيد محي الدين شيخ آلي، هل يمكن أن توضحوا لنا ملابسات وكيفية الاعتقال؟

= أثناء وجود الرفيق محي الدين شيخ آلي في مقهى النخيل السياحي – مدينة حلب، قامت دورية من الأمن العسكري باعتقاله واقتياده إلى جهة مجهولة، وتبين لنا فيما بعد أن عملية الاعتقال كانت مبيته منذ عدة أيام، حيث واظبت تلك الدورية على التواجد في المقهى المذكور لمراقبة الرفيق شيخ آلي ومن ثم اعتقاله.

٢س – بماذا تتميز شخصية ومكانة السيد شيخ آلي حتى يتم استهدافه بهذا الشكل من قبل الأجهزة الأمنية؟

= إن الرفيق شيخ آلي ظل خلال أكثر من ٢٥ سنة مطلوباً من الأجهزة الأمنية، بسبب نشاطه المتميز ودوره الخاص في قيادة التنظيم وخاصة في حلب ودائرتها، وتمسكه بلغة الحوار مع الآخر، وكذلك بسبب مواقفه المسؤولة والموضوعية في تناول القضايا السياسية والترفع عن المهاترات في الساحة الوطنية الكردية والسورية لتوجيه وتوحيد كل الطاقات نحو التناقض

الأساسي الذي تجسده الشوفينية والاستبداد .

٣س – منذ أكثر من عشرين عاماً لم يتم اعتقال أي رئيس أو أمين عام أو سكرتير حزب كردي في سوريا، باعتقادكم ما هي خلفية وأسباب اعتقال السيد شيخ آلي، وكيف سيكون تأثيره على نشاط الحزب والحركة الكردية والوطنية الديمقراطية في سوريا؟

= إن حملات الاعتقال التي جرت مؤخراً باتت تعبر بشكل واضح عن قلق السلطة وخوفها من تداعيات العزلة والضغوطات التي تعاني منها على الوضع الداخلي، وهي تريد من اعتقال الرفيق شيخ آلي توجيه رسالة تهديد إلى عموم الحركة الكردية ورموزها القيادية، وردع حزبنا عن مواصلة مهمته، وعرقلة مساعيه لتأطير الحركة الكردية من خلال عقد مؤتمر كردي لإيجاد مرجعية وطنية كردية، وجهوده من أجل تفعيل إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي.

٤س – ما هي الأنشطة أو الخطوات التي يمكن أن تقوموا بها في الأيام والأسابيع القادمة، للدفاع عن السيد شيخ آلي وكل معتقلي الرأي والضمير باتجاه الضغط على السلطة السورية لحملها على الإفراج عنهم؟

إن حزبنا أدان عملية الاعتقال باسم اللجنة السياسية وكذلك الهيئة القيادية، وهناك تضامن واسع من جانب مختلف أطراف الحركة الكردية في سوريا والأوساط الشعبية الكردية وكذلك من قبل قوى إعلان دمشق والعديد من المنظمات الحقوقية، وسوف نتابع فضح وتعرية دوافع الاعتقال، ونواصل استخدام مختلف وسائل الإعلام للمطالبة بالإفراج عن الرفيق شيخ آلي.

كما أننا سنعتمد أي شكل سلمي احتجاجي سواءً في الداخل أو في أوربا، للضغط من أجل الإفراج عن الرفيق شيخ آلي وإدانة الاعتقالات الكيفية بحق جميع أصحاب الرأي ودعاة حقوق الإنسان.

٥س – حملة الضغوطات والاعتقالات في سوريا على خلفية إبداء الرأي أو العمل السياسي أصبحت تطال كل أطراف القوى الوطنية الديمقراطية ومن ضمنها الحركة الكردية، ماذا يمكن أن تفعل تلك القوى في ظل هذه الظروف؟

إن الاعتقالات التي طالت ولا تزال تطال الجميع ، يجب أن تشكل حافزاً للمزيد من التضامن والتنسيق، وهي تؤكد فشل كل المراهنات على إمكانية الإصلاح والتغيير من قبل النظام، ونعتقد أن إعلان دمشق يبقى الإطار الأصلح لحشد وتوحيد كل الطاقات الوطنية السورية، للنضال معاً من أجل إنجاز مهمة التغيير الديمقراطي.

٦س – أخيراً، بماذا تتوجهون إلى أعضاء وكوادر حزبكم؟

إن جميع الرفاق مطالبون بالمزيد من العمل والنضال والتواصل مع الجماهير الكردية والأوساط والقوى الديمقراطية السورية، للتأكيد على أن حزبنا لن يثنيه أي شكل من أشكال الضغط والتهديد عن مواصلة سياسته المعبرة عن مصالح شعبنا والقائمة على ضرورة توحيد الصف الكردي والوطني السوري لإحداث التغيير الديمقراطي المطلوب وإيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في سوريا في إطار وحدة البلاد .

==========

حوار مع الأستاذ إسماعيل عمر – رئيس حزب الوحـــدة الديمقراطي الكردي في سوريا حول إعلان دمشق

أجرى الحوار : محي الدين عيسو
النداء /خاص (موقع إعلان دمشق)
الأربعاء/٦/كانون الأول/٢٠٠٦النداء: www.damdec.org

س١ – ما هي رؤيتكم لمستقبل سوريا في ظل هذه التطورات السريعة الجارية في العالم

١- إن سوريا لا تعيش خارج الكوكب الأرضي الذي يشهد تغييرات واسعة وعميقة، وأن التحول الديمقراطي الذي يعد العنوان الأساسي لتلك التغييرات سوف يصل سوريا أيضاً، مثلما عمت مختلف دول العالم، وأن حالة الطوارئ القائمة منذ عام ١٩٦٣ وما يترتب عليها من حالة اللاقانون أصلاً، لن تصمد طويلاً أمام إرادة التغيير الذي سيكون بمثابة استعادة للحياة السياسية الديمقراطية التي كانت سائدة في سوريا قبل نصف قرن، والتي تستمد ضروراتها من حاجة الشعب السوري بمختلف مكوناته القومية والدينية وأطيافه السياسية والثقافية والاجتماعية لممارسة حرياتها الأساسية في التعبير والرأي والتنظيم والاجتماع وحقوق الإنسان.

س٢ – كيف تقيّمون عمل القوى المنضوية قي إطار إعلان دمشق بعد مرور عام على تشكيله

٢- بداية أؤكد أن إعلان دمشق اكتسب أهمية كبيرة، ليس فقط من وثيقته الهامة، بل كذلك من الضرورة الوطنية الملحة لإيجاد إطار وطني يعمل على تمتين وشد النسيج الاجتماعي ويشكل حاضنة لمختلف مكونات المجتمع السوري.

ورغم ولادة الإعلان في ظل ظروف معقدة وحساسة، ورغم الصعوبات والتحديات الصعبة، فإنه تمكّن خلال وقت قصير من استقطاب كم كبير من الأطياف الوطنية ليشكل سابقة في تاريخ المعارضة الوطنية السورية التي لم تشهده مثيلاً لها منذ نصف قرن.

لكن رغم أهميته الكبيرة فهو – أي الإعلان – لا يزال يشكل مشروعاً طموحاً لم تستكمل آلياته ولجانه ولم تستقر بشكل نهائي برامجه وسياساته حيال مختلف القضايا المطروحة والساخنة. ومن تلك الصعوبات التعامل الأمني الفج مع قوى الإعلان ونشاطاته، وهيمنة الروح السلبية في الأوساط الشعبية وتردّدها، وتراجع اهتماماتها بالشأن العام وقضايا الإصلاح، وذلك في ظل الوضع الإقليمي المحيط الذي أدار تلك الاهتمامات نحو قضايا العراق وفلسطين ولبنان، بسبب ما يجرى بشأنها من تشحين للمشاعر القومية والدينية والطائفية، وصلت إلى حد التهديد بحروب أهلية فيها، وهذا الوضع الإقليمي أثّر على الرأي العام

الدولي الذي تراجعت ضغوطاتها واهتماماتها بقضايا الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في هذه المنطقة من العالم، كما أثر على أداء قوى الإعلان .

أما ما يتعلق بالجانب الكردي في الإعلان (كطرف – وقضية) فإن هذا الجانب أكد خياره الوطني من خلال هذا الموقع لكي يدحض اتهامات الشوفينية المشككة بالولاء الوطني الكردي، كما أكد على عدم المراهنة على النظام الذي لا يقر بالتعددية القومية وبالتعددية السياسية، وفي كل الأحوال فإن الإعلان ساعد الجانب الكردي في توسيع طاولة الحوار، يمكن من خلاله تعريف بقية القوى والفعاليات المشاركة بعدالة القضية الكردية التي أقرها الجميع ليطلبوا لها حلاً ديمقراطياً عادلاً، وسوف نسعى لاحقاً لتوضيح بنوده ومستلزماته.

س٣ – بعض الأطراف في الحركة الكردية كانت مختلفة معكم في وجهات النظر حول إعلان دمشق، فهل هناك بوادر للانضمام هذه الأطراف للعمل معاً من أجل توحيد الخطاب الكردي في مشروع واحد؟

٣- في هذا الموضوع جرى لقاء بين وفد من إعلان دمشق ووفد من لجنة التنسيق الثلاثية الكردية، وتم الاتفاق في حينه على تثبيت بند (إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في سوريا في إطار وحدة البلاد) وتضمين ذلك في بيان يتفق عليه الطرفان، لكن ذلك لم يتم تنفيذه لأسباب تتعلق بلجنة التنسيق وتحفظاتها، وقد شجّعنا من جانبنا محاولة الانضمام تلك، وذلك حرصاً منا على توحيد الخطاب الكردي العام، ولا نزال نتمنى على الرفاق في التنسيق الثلاثي أن يأخذوا مواقعهم داخل هذا الائتلاف الوطني السوري الواسع لنعمل معاً على إدراج القضية الكردية كقضية وطنية بشكل واضح ومبدأي في البرنامج السياسي للإعلان بما يضمن لها حلاً عادلاً.

س٤ – ما هي الآليات التي وضعها إعلان دمشق من أجل تطوير أدائه في المستقبل

٤- تجري الآن تحضيرات لعقد اجتماع المجلس الوطني للإعلان، ومن تلك التحضيرات إجراء التعديلات اللازمة عن الهيكلية القائمة باتجاه تمكين لجان ومؤسسات الإعلان للعمل بمرونة وبحرية، كما يتم وضع مشروع برنامج العمل السياسي لتحديد الخطوط العامة لسياسة الإعلان والعمل على توسيع المجلس الوطني بالمزيد من الشخصيات والفعاليات السياسية والثقافية والاجتماعية وممثلي لجان المحافظات وبلدان المهجر.

س٥ – في الفترة الأخيرة تعرضت منطقة رأس العين لكارثة إنسانية كيف تقيمون عمل السلطة وعمل القوى السياسية والحقوقية الموجودة في رأس العين ، وهل لديكم مشروع في إعلان دمشق من أجل مساعدة هؤلاء المتضررين

٥- كشفت الكارثة التي حلت بمدينة رأس العين والعديد من القرى المحيطة بمجرى الخابور هشاشة التدابير الحكومية في مواجهة حالات الكوارث من هذا النوع، فالدولة كانت غائبة في حين بادرت فيه منظمات الأحزاب الكردية ولجان حقوق الإنسان وحزب المستقبل الاتصال مع المتضررين وحصر الخسائر المادية والبشرية، وتواصلت مع وسائل الإعلام للتعريف بحقيقة الكارثة، والضغط على السلطات المعنية التي وصلت متأخرة ولم تقدم سوى على تقديم بعض المواد الغذائية المنتهية صلاحيتها ووعدت بعد جهود بمنح مائة ألف ليرة لكل بيت منهار ولكل ضحية بشرية.

ونظراً لغياب الدولة وتجاهلها وكذلك قلة التعويضات الموعودة بالمقارنة مع حالات مشابهة (مثل انهيار سد زيزون) فإن قوى إعلان دمشق سوف تواصل مساعيها وجهودها لرفع مستوى التعويض، ومن أجل ذلك سوف تعمل على حث المتضررين ومساعدتهم لنقل مطالبهم إلى دمشق...

==========

لقاء مع الأستاذ إسماعيل عمر أحد قيادي الاعتصام في دمشق
سنظل أوفياء لدماء شهدائنا وعذابات الجرحى والمعتقلين ومعاناة المنهوبين.

حسين أحمد

موقع نوروز ٢٠٠٦/٣/١٧

س١- هل لك أن تعكس لنا المشهد الميداني وانتم في حالة الاعتصام أمام المجلس الوزراء إحياءً للذكرى الثانية لأحداث قامشلو الدامية ..؟! وكيف كان رد فعل السلطة ..

١- قام الاعتصام بناء على دعوة كل من التحالف والجبهة الكرديين والوفاق الديمقراطي الكردي والحزب الديمقراطي الكردي السوري. وبالتضامن من قبل بعض الشخصيات والرموز القيادية في إعلان دمشق، وممثلين عن منظمات حقوق الإنسان، وبعض الشخصيات الوطنية المستقلة،وقارب عدد المشاركين الألف شخص.

وكان متوقعاً أن يكون رد فعل السلطة سلبي وقمعي كالعادة، حيث استقبلت الجماهير المعتصمة بأعداد كبيرة من قوات حفظ النظام التي تأهبت منذ البداية لاستخدام العنف، ولجأت قبل ذلك للمناورة، حيث طلب المسئول العسكري لتلك القوات بأن يدخل ثلاثة من ممثلي المعتصمين إلى بناء مجلس الوزراء لنقل مطالبهم إلى رئيس المجلس، وذلك في محاولة لتفريق المعتصمين بحجة بأن تلك المطالب وصلت وعليهم مغادرة ساحة التجمع، وعندما أصرّ المعتصمون على البقاء، تم استخدام القوة حيث جرح بعض المشاركين ومنهم سليمان شمر أحد قيادي إعلان دمشق من التجمع الوطني الديمقراطي واعتقل البعض الآخر وفي مقدمتهم الناشط السوري المعروف رياض سيف.

س٢- برأيك إلى أي مدى استطاعت الدبلوماسية الكردية أن توسع دائرة المشاركة، وخاصة مع أطراف المعارضة السورية، وهل استطعتم نقل مطالب الشعب الكردي المترتبة على تداعيات أحداث ١٢ آذار إلى السلطة السورية أم لا ؟؟؟ .

٢- أريد في البداية أن أشير إلى أهمية نقل أي نشاط أو حراك قومي وديمقراطي كردي إلى العاصمة دمشق، لا ليكون

بديلاً عن غيره من النشاطات في المناطق الكردية التي عانت سابقاً من نشاطات مماثلة لم تكن شروطها ناضجة ومناسبة/ في الزمان والمكان/ ،بل لأن السلطة تستثمر أي نشاط في المناطق الكردية لتعمل على دس بعض العناصر لتشويه صورة النشاط، وافتعال أعمال الشغب، لتكون مبرراً لتدخل قوات القمع من جهة، واستفزاز المكوّنات الاجتماعية الأخرى من عرب وسريان وغيرهما، من جهة أخرى، لتأليبها على المكوّن الكردي، مثلما حصل في الأحداث التي رافقت وتلت تأبين الشيخ الكردي الشهيد محمد معشوق الخزنوي.

وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن النشاطات المحلية لا تحظى بتغطية إعلامية، مثلما تحظى بها مثيلاتها في دمشق التي تعتبر مركز القرار السياسي والنشاط الإعلامي، حيث يمكن إيصال احتجاجات ومطالب شعبنا الكردي إلى أصحاب ذلك القرار فيها، ويبدو، ما تقدم بشكل واضح، في التغطية الإعلامية التي أحاطت بالاعتصام الذي جرى في السبع بحرات أمام مبنى مجلس الوزراء ،حيث تناقلت العديد من القنوات الفضائية والصحف أنباء الاعتصام والتعليق عليه ،وبالتالي إسقاط الأضواء على القضية الكردية عموماً، إضافة إلى وصول هذا النشاط إلى أسماع كل السلطات المعنية في دمشق . في حين لم تحظ به النشاطات الأخرى في المناطق الكردية، رغم أهميتها، بما في ذلك الحداد العام والشامل الذي عمّ تلك المناطق،والذي عبّر عن سلوك حضاري متقدم لشعبنا الكردي، وعن تمسكه بقضيته القومية، بمثل تلك التغطية والتأثير لدى الرأي العام الوطني السوري والدولي.

أما بالنسبة للمعارضة السورية (في إطار إعلان دمشق) فإنها رغم عدم مشاركتها في الدعوة إلى تجمع بمناسبة مؤامرة ١٢ آذار فإن تضامن رموز قيادية معروفة مع المعتصمين الكرد بالحضور، واعتقال أحدهم وجرح آخر، يعكس مدى الاهتمام الوطني الذي حظيت به القضية الكردية لدى تلك المعارضة.

س٣- الأستاذ إسماعيل عمر كنت احد المتصدرين، في طليعة الاعتصام، إلى جانب العديد من القياديين الكرد، وأيضا المعارض السوري رياض سيف والأستاذ بشير السعدي ، وشخصيات عربية من إعلان دمشق ..تقدم إليكم مسئول من مجلس الوزراء وقال لكم بجملة واحدة : ماذا تفعلون هنا..؟!

أجبته:

- نحن مأمورين للشعب الكردي .
- نقف هنا لساعة واحدة .
- جئنا لكي ننقل رسالة حول مطالب الشعب الكردي في سوريا .

ما الذي كنت تعنيه من وراء هذه الكلمات وهل لنا أن نعرف كردياً ما فحوى هذه الرسالة أن استلمها احد ذوي الشهداء ١٢ من آذار .؟!

٣- كنا نريد أن نعبّر عن تصميمنا على نقل رسالة شعبنا الكردي، ونعبّر عن إدانة الممارسات القمعية التي أقدمت عليها السلطة في أحداث آذار الدامية، ونؤكد على وجود مؤامرة استهدفت طموحات شعبنا وإرادته، وعلى ضرورة إجراء التحقيق لمعرفة تفاصيلها ودوافعها ومحاسبة مرتكبيها، لكي لا تتكرر مرة أخرى، ونؤكد كذلك على أننا سنظل أوفياء لدماء شهدائنا وعذابات الجرحى والمعتقلين ومعاناة المنهوبين.

س٤- في اعتقادي ان الشعب الكردي يعنيه أن يعرف ما الذي جرى في لقاءكم مع المسؤولين الذي تم في مبنى مجلس الوزراء . وما الذي دار بينكم وبينهم وهل قبلت مطالبيكم أم لا ..؟!

٤- لم يكن مقرراً أن يكون هناك وفد يسعى لمقابلة رئيس الوزراء أو تقديم مذكرة، بل استثمار هذا التجمع في استنكار وإدانة الفتنة التي تعرض لها شعبنا الكردي انطلاقاً من ملعب القامشلي ، وقد توجهنا، أنا والأخ عزيز داود والأخ خير الدين مراد إلى مبنى المجلس بناء على طلب مسئول الحملة العسكرية أمام المجلس، حيث تمت صياغة مذكرة في الداخل، جرى التأكيد فيها على ضرورة إعادة الجنسية للمجردين منها، وإجراء تحقيق عادل ونزيه حول أحداث القامشلي ومحاسبة المسئولين عنها، وإعادة الطلبة الكرد المفصولين على خلفيتها، والتعويض عن الأضرار التي لحقت بالضحايا بما فيهم الشهداء وأصحاب العاهات الدائمة والمحلات التجارية التي نهبت وخربت. وتم تقديم تلك المطالب لمكتب رئيس مجلس الوزراء.

س٥- برأيك ما الأسباب والدوافع لاعتقال المعارض السوري رياض سيف مع الآخرين .؟!!

٥- السلطة تحاول دائماً عزل القضية الكردية عن بقية قضايا الوطن، كما تحرص على عدم تلاقي الحركة الكردية مع بقية إطراف المعارضة، حتى يسهل عليها إلقاء تهم الانعزالية والانفصالية والاستقواء بالخارج، وزرع بذور عدم الثقة فيما بينها، ولذلك نراها دائماً تقمع الأعمال المشتركة بين الكرد وأطراف المعارضة الأخرى، في حين يختلف الوضع عندما يكون النشاط الكردي من لون واحد،ولذلك فإن اعتقال الناشط رياض سيف كان رسالة لغيره من الشخصيات والقوى الوطنية السورية لعدم التقرب من الشأن الكردي والتراجع عن دعم القضية الكردية.

==========

حوار مع الأستاذ إسماعيل عمر رئيس حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا – يكيتي

✓ عارف جابو

موقع نوروز ٢٠٠٦/٣/٦

اعلان دمشق، ومسودة قانون الاحزاب كانا من ابرز المواضيع السياسية التي شغلت الشارع السوري في الفترة الاخيرة. فقد تم مناقشة الموضوعين من قبل مختلف القوى السياسية المهتمة سواء اكانت قوى معارضة او مصطفة في جانب السلطة

تنظميات وشخصيات. وكما انشغل الشارع العربي بالموضوعين كان للشارع السياسي الكردي ايضا نصيبه من هذا الانشغال. ولكن وثيقة اعلان دمشق حظيت باهتمام اكبر من قبل الشارع الكردي، وكانت ردود الافعال على الاعلان مختلفة ومتباينة من طرف الى آخر، حيث رأى البعض فيه تفريطا بالحق الكردي ورفض الاعلان كليا انطلاقا من الموقف من القضية الكردية، في حين رآه البعض انجازا كبيرا للجانب الكردي في ظل الظروف الراهنة، وبين الموقفين قيمه الطرف الثالث بشكل ايجابي وخطوة الى الامام بغية التعريف بالقضية الكردية في سورية وكسب الاصدقاء والمدافعين عن عدالة هذه القضية مع ابداء بعض الملاحظات على بعض ما ورد فيه.

رغبة منا في معرفة وجهة نظر وموقف احد الاطراف الكردية المشاركة في اعلان دمشق من خلال التحالف الديمقراطي الكردي في سورية من مسودة قانون الاحزاب الذي طرحته قيادة حزب البعث، بالاضافة الى توضيح وجهة النظر الكردية تجاه بعض ما ورد في اعلان دمشق، فأجرينا حوارا مع الاستاذ اسماعيل عمر رئيس حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سورية – يكيتي، والذي تفضل مشكورا بالاجابة على اسئلتنا حول الاعلان، ومسودة القانون، والوضع الراهن للحركة الوطنية الكردية في سورية.

نص الحوار:

س١– بعد سنوات من الانتظار والمناقشة والمطالبة والوعود والاشاعات التي اطلقتها الحكومة والاوساط الاخرى، اصدرت قيادة حزب البعث مسودة لمشروع قانون الاحزاب في سورية. كيف تقرأون هذا المشروع، وماهي ملاحظاتكم عليه كحزب كردي عضو في التحالف الديمقراطي الكردي وفي اعلان دمشق؟

ج١– رغم مطالبة مختلف القوى الوطنية في البلاد السلطة من أجل الإقدام على بعض الإصلاحات المطلوبة، ومنها إصدار قانون عصري لتنظيم عمل الأحزاب، إلا أن تلك المطالبة كانت محاطة دوماً بنوع من اليأس، نظراً للطبيعة الإقصائية لحزب البعث الحاكم، الذي لا يؤمن بالتعددية السياسية ولا بالتعددية القومية، وهذا ما تؤكّده المنطلقات النظرية لهذا الحزب، لكنه يحاول دائماً إيهام البسطاء بأن وجود الجبهة الوطنية التقدمية القائمة يعبر عن تعددية سياسية، في حين أنه من خلال تلك الجبهة غيّر دوره من (حزب واحد إلى حزب قائد)، بعد أن ولّى فيه زمن سياسة الجبهة الواحدة، مثلما ولّت سياسة الحزب الواحد، واعتقد حتى مجرد إصدار قانون لعمل الأحزاب على الطريقة البعثية الواردة في المسودة التي قدمتها شعبة حزب البعث في مجلس الشعب، لا يتفق مع تلك العقلية الاقصائية التي ينتهجها حزب البعث، لكنه يحاول في هذه الظروف أن يوحي بإمكانية تطبيق إصلاحات سياسية، ومنها إمكانية إصدار قانون الأحزاب.

من جهة أخرى، ليس من المعقول أن يصدر قانون الأحزاب عن حزب معين، مهما كانت طبيعته ودوره، أي أن المبدأ غير مقبول، حيث يطرح حزب البعث نفسه فوق القانون ويعمل على إصدار قانون لعمل الأحزاب، يفصله على مقاسه الخاص، ويطلب من الآخرين التقيّد به.

ومن هنا فإن القوى الوطنية المؤسسة والمتضامنة والمنضمة لإعلان دمشق، والتي طالما طالبت السلطة بإجراء إصلاحات سياسية، ومنها سن قانون لعمل الأحزاب، قررت من خلال وثيقة الإعلان العمل من أجل إنجاز التغيير الديمقراطي السلمي بمعزل عن السلطة، ولذلك فهي لم تعد معنية بمسودة هذا القانون.

س٢– المشروع لايسمح بتأسيس أحزاب على أسس دينية أو قومية أو مناطقية، أي انه لن يسمح للاحزاب المعارضة الحالية ولاسيما الاخوان المسلمين والاحزاب الكردية للعمل بشكل علني وشرعي، هل سترضخ هذه الاحزاب للقانون وتلتزم به، وبالتالي ستحل نفسها وتنضم الى احزاب اخرى تؤسس بموجب القانون الجديد، ام انكم ستستمرون كما انتم، وبالتالي سيتم تقنين اي شرعنة القمع والمنع الحكومي القائم؟

ج٢– إن مسودة القانون لا تعبّر عن حقيقة ومبدأ تنظيم الأحزاب، المتعارف عليه ديمقراطياً، بل ترمي إلى منعها، بمعنى آخر، فإن القانون على هذا الأساس يشرعن حالة طوارئ، وهذا المنع وعدم السماح لا يشمل فقط الأحزاب الدينية الإسلامية والقومية الكردية، بل يشمل كل من يريد أن يعمل خارج هيمنة حزب البعث، وبعيداً عن أهداف ما يسميها بثورة الثامن من آذار.. ومن التناقضات الواردة في تلك المسودة أن حزب البعث هو حزب قومي، ورغم ذلك فهو لا يخضع لنفس المعايير.

ومن هنا فإن الرضوخ لهذا القانون، وبشروطه المجحفة البعيدة عن مستلزمات وشروط أي قانون حضاري، أمر غير وارد، فأحزاب الحركة الكردية عموماً وجدت كحالة غير قانونية، من الناحية الرسمية، في ظل غياب قانون الأحزاب، باعتبارها ممثلة لإرادة الشعب الكردي في سوريا والمعبّرة عن تطلعاته وآماله القومية، وإن الالتزام بمثل هذا القانون، والتخلي عن النشاط الحزبي، يعني التنكر للوجود القومي الكردي وبالتالي إلغاء الشرعية عن أي حزب كردي.

ومن جهة ثانية فإننا، كحزب كردي، وأعتقد أن بقية الأحزاب الكردية أيضاً، ستكون مستعدة لتحمل تبعات تطبيق هذا القانون، وسنظل نواصل النضال من أجل تأمين الاعتراف أولاً بالوجود التاريخي للشعب الكردي في سوريا كثاني قومية في البلاد، والإقرار بشرعية حركته الوطنية، وتنظيم عمل أطرافها من خلال إقرار قانون عصري مستقبلاً .

س٣– إذا كنتم لا تقبلون بهذا المشروع، هل لديكم البديل، اي هل ستطرحون مشروعكم كحزب او كتحالف انتم عضو فيه، او حتى اطراف اعلان دمشق الذي يضم احزابا كردية، وعربية، وآشورية بالاضافة الى الشخصيات السياسية والثقافية المستقلة المعارضة، اي باختصار: اذا كانت المعارضة ترفض مشروع قانون الحكومة، ما هو بديلها، اين مشروعها؟

ج٣–لأن هذا الموضوع لا يهم فقط حزبنا أو أي حزب بمفرده، فإنه نوقش في اجتماع الهيئة العامة لإعلان دمشق، وتم تشكيل لجنة مكوّنة من مجموعة من الحقوقيين لفضح ما جاء في تلك المسودة، وصياغة مشروع قانون يعبّر عن حق جميع مكونات الشعب السوري السياسية والقومية والدينية والاجتماعية في التعبير عن طموحاتها وآرائها، وتكوين أحزاب خاصة بها.

س ٤-جاء في إعلان دمشق: ايجاد حل عادل للقضية الكردية في سورية، لا شك ان هذا يشكل خطوة متقدمة في مواقف بعض الاطراف العربية التي كانت حتى الامس القريب لا تقر بوجود مشكلة كردية في سورية يجب حلها، ولكن ما جاء في الاعلان بشأن القضية الكردية في سورية لا يلبي طموحات الشعب الكردي، وقلتم في لقاء سابق لكم: ان لكل طرف بما فيها الكردي ملاحظاته التي لم يتمكن الاعلان من تضمينها، ما هي الملاحظات التي لم يتمكن الطرف الكردي من ادراجها في الاعلان، وما هي العوائق او الاطراف التي حالت دون ذلك؟

ج٤- الإعلان يعتبر بمثابة عنوان لمرحلة اسمها: العمل من أجل التغيير الديمقراطـــــــي السلمي، وأن مضمون الوثيقة الصادرة عنه عبارة عن مجموعة مبادئ عامة، يمكن الإنطلاق منها إلى التفاصيل والبرامج، ولذلك فإن الهدف من الصيغة المتعلقة بالقضية الكردية هو مجرد الإعتراف بوجود هذه القضية، باعتبارها قضية الشعب الكردي، والإقرار بضرورة حلها ديمقراطياً وبشكل عادل.

وانطلاقاً من هذا الفهم فإن جميع الأحزاب الكردية، داخل الإعلان وخارجه، تقر صيغة (إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في سوريا)، لكن يبقى الالتباس في التفاصيل التي وردت لشرح تلك الصيغة، وهي (بما يضمن المساواة التامة للمواطنين الأكراد السوريين مع بقية المواطنين من حيث حقوق الجنسية والثقافة وتعلم اللغة القومية وبقية الحقوق الدستورية والسياسية والاجتماعية والقانونية...)، فإنها جاءت صيغة توافقية، أرادت منها القوى غير الكردية أن تكون ضمانة للوحدة الوطنية، أما الجانب الكردي فقد أكّد على عبارة (بما يضمن) بدلاً من (بما يتحدد) لكي يؤكد بأن تلك الحقوق لا تعني جميع مستلزمات الحل الديمقراطي للقضية الكردية، بل جزءاً منها.

ومن هنا، فإن ما أخذت على هذه الصيغة، من ملاحظات، هي أنها غير واضحة، لكنها في نفس الوقت لا تنتقص من حقوق الشعب الكردي.

وبهذه المناسبة فإن فهمنا لمستلزمات الحل الديمقراطي للقضية الكردية التي وردت في إعلان دمشق، سوف نسعى لبلورته من خلال (رؤية سياسية موحدة)، يتم مناقشتها الآن بين التحالف الديمقراطي الكردي والجبهة الديمقراطية الكردية، وسوف تعرض تلك الرؤية بعد إقرارها على الأحزاب الكردية الأخرى خارج الإطارين المذكورين للمناقشة، عندئذ لن يكون من حق أي طرف كردي تفسير تلك الصيغة بالشكل الذي يخدم مصلحته الحزبية الضيقة.

س٥- أصدرت اللجنة المؤقتة لاعلان دمشق بيانا توضيحيا بتاريخ ٢٠٠٦/١/٣١، إن التمعن في هذا البيان، يبين لنا مدى تماهي موقف اطراف الاعلان مع مواقف السلطة، ولاسيما فيما يتعلق بالموقف من القوى الخارجية والضغوطات التي تمارس على سورية لاخضاعها لقرارت الشرعية الدولية من جهة، ومن جهة اخرى التشديد على عروبة سورية وكونها جزءا عضويا من الامة العربية، والتغيير الديمقراطي سيمكنها من القيام بكل ما يترتب على انتمائها العروبي من مهام وقضايا قومية. ألا يشكل هذا نسفا لمرونة وديمقراطية خطاب الاعلان النسبية؟ ثم ألا يتناقض هذا مع برامج الاحزاب الكردية ومنها حزبكم، فكيف يوقع الطرف الكردي (التحالف والجبهة الكرديين) على هكذا توضيح ويقبل به؟

ج٥- قبل أن أعلق على البيان التوضيحي، أريد أن أتوقف قليلاً عند ردود الأفعال لدى الجانب العربي على وثيقة إعلان دمشق، التي وصفت من قبل البعض بأنها مقتبسة من الدستور العراقي الجديد، وأنها أفرطت بعروبة سوريا، وإنها تشرّع الإستقواء بالخارج، كما وصفت من قبل البعض بأنها أعطت الخصوصية الوحيدة للقضية الكردية فقط، أو أن الأخوان المسلمين فرضوا على الإعلان منطلقاتهم الأيديولوجية، وبالمقابل أتهم الإعلان عند بعض الأحزاب الكردية بأنه ساوم على حقوق الشعب الكردي.

وبغض النظر عن تلك الاتهامات ومدى صحتها، فقد تضمن الإعلان بعض المواضيع والفقرات غير الواضحة مثل المنظومة العربية- الإسلام دين الأغلبية- العلاقة بين الداخل و الخارج- مفهوم التغيير الوطني الديمقراطي ومدى تلازمه بموافقة وتعاون السلطة أم لا.

وبناء على حاجة بعض تلك الفقرات للتوضيح أقر، في اجتماع الهيئة العامة للإعلان، صدور بيان توضيحي، لكن مسودة البيان التي وضعت ونوقشت في الاجتماع الثاني للهيئة رفضت باعتبارها جاءت على شكل بيان تعديلي وليس توضيحي، ولذلك تم تأجيل الموضوع إلى الاجتماع القادم للهيئة. لكن ممثلي بعض الأطراف أصروا على إصدار البيان باسم اللجنة المؤقتة (المصغرة) المنبثقة عن الهيئة العامة. وذلك من خلال تضمين ملاحظة واحدة فقط من الملاحظات التي أبداها الجانب الكردي وهي إضافة: عبارة(بما لا يتناقض مع ما ورد في إعلان دمشق من حقوق القوميات الأخرى و خاصة القومية الكردية....).ولذلك فقد تحفّظنا عليه بشدة في اجتماع المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي الذي عقد في أوائل شباط الماضي.. وكذلك في الاجتماع الموسع للهيئة القيادية لحزبنا، واعتبرناه خروجاً على المبادئ الأساسية لوثيقة إعلان دمشق، وأبلغنا هذا التحفظ للجنة المؤقتة للإعلان، وبذلك فإننا الآن غير معنيين به والعمل بمضمونه.

س٦- إذا كانت سورية العربية ستقوم بواجباتها القومية بحكم انتمائها العضوي الى الامة العربية، فهل ستقر اطراف اعلان دمشق للاكراد بالقيام بواجباتهم القومية تجاه ابناء جلدتهم في الاجزاء الاخرى من كردستان كونهم جزءا من الامة الكردية المجزأة بين سورية وتركية وايران والعراق؟

ج٦-إن قيامنا بواجباتنا القومية تجاه أبناء الشعب الكردي في بقية أجزاء كردستان، انطلاقاً من احترام خصوصية كل جزء، لا يخضع لموافقة أحد، ونحن نتفق مع بقية أطراف إعلان دمشق في حدود كل ما من شأنه إحداث التغيير الديمقراطي المطلوب وصيانة وحدة البلاد، وأن تضامننا مع نضال شعبنا الكردي في تلك الأجزاء لا يتعارض مع مبادئ وثيقة الإعلان، ولا أعتقد أن الأطراف الأخرى تمانع في ذلك.

س٧- من الملاحظ ان الطرف الكردي لم يعد يشارك بفعالية في نشاطات الاعلان، اي ان عضويته مجمدة او شبه

مجمدة، فهل سيكون هذا التجميد بداية لانسحاب مستقبلي من الاعلان وتوديع اطرافه ليقتصر على الاطراف العربية فقط؟

ج٧- أولاً: إن بطئ العمل في الإعلان لا يعود إلى تراجع فعالية الطرف الكردي، إنما لطبيعة العمل المشترك، الذي يحتاج للتوافق بين عدد كبير من الأطياف والألوان المكوّنة للمعارضة السورية، كما يعود إلى ضعف ثقافة العمل المشترك ونقص الخبرة في هذا المجال، بشكل عام، حيث لم تشهد الساحة السورية عملاً بهذا التنوع منذ قرابة ستين عاماً.

ثانياً: ليس من الحكمة الانسحاب من الإعلان دون أن تكون هناك أسباب موجبة، تتعلق بثوابت الحركة الكردية، وتمس جوهر القضية الكردية الوطني الديمقراطي القومي، فالقضية الكردية قضية ديمقراطية، وهذا يعني أن النضال من اجل تحقيق أهدافها يتحدد بالنضال الديمقراطي السلمي، والعمل على توسيع دائرة الأصدقاء والمؤيدين والمتضامنين معها والمناضلين من أجلها، ولذلك، فقد كنا نبحث على الدوام عن طاولة للحوار والتلاقي مع مختلف القوى الوطنية السورية لتعريفها بعدالة القضية الكردية، باعتبارها قضية أرض وشعب، ونظراً لعدم توفر شروط وإمكانات مثل ذلك التلاقي، فقد لجأنا سابقاً لأساليب أخرى لمخاطبة الشارع العربي، مثلما حصل في تشرين الأول ١٩٩٢ عندما أصدر حزبنا، قبل الوحدة، ملصقاً يخاطب فيه تلك القوى من على الجدران، واعتقل بموجبه العديد من الرفاق. ومقارنة بمثل تلك الأساليب فقد وفر إعلان دمشق طاولة كبيرة للحوار والتلاقي، يجب عدم التخلي عنها، لكن ، بالمقابل يجب عدم التفريط بالحقوق الأساسية لشعبنا الكردي، ونعتقد أن الزمن والحوار المتواصل، بالترافق مع وحدة الموقف الكردي، كفيل بمساعدتنا في إقناع تلك القوى الوطنية التي وافقت بعضها على إدراج الصيغة المتعلقة بالقضية الكردية لمجرد إرضاء الطرف الكردي، كما سيساعدنا ذلك في رفع مستوى تفهم تلك القوى لعدالة قضيتنا الوطنية القومية الديمقراطية.

س٨- ان الوضع الحالي للحركة الوطنية الكردية وما تعانيه من تشتت وضعف لا يسر احدا سواء احزابا او افرادا، ولتجاوز هذه الحالة تم تأسيس لجنة مشتركة من قيادة التحالف والجبهة الكرديين، وان هناك محادثات لتبني برنامج سسياسي مشترك منذ مدة، ولكن الى الان لم يخرج شيء الى العلن، الى وصلت هذه المحادثات، وهل يحتاج الامر الى كل هذه المدة، ما هي العوائق التي تحول دون الوصول الى اتفاق؟ اذا تم توحيد البرنامج السياسي للاطارين، ما هو المبرر لوجودهما، فهل الشكليات تكفي لتكون عائقا لبقاء الاطارين وعدم توحدهما في اطار واحد يكون اكثر ايجابية وفاعلية؟

ج٨-اكرر مرة أخرى بان كلاً من التحالف الديمقراطي الكردي والجبهة الديمقراطية الكردية، هما الآن بصدد مناقشة مسودة باسم (رؤية سياسية موحدة) الهدف منها توحيد الخطاب السياسي الكردي ليس فقط تجاه المعارضة السورية، أو شرح مستلزمات صيغة الحل الديمقراطي العادل للقضية الكردية التي وردت في إعلان دمشق، بل كذلك لتوحيد موقف الحركة في المؤتمرات المقرر انعقادها في الخارج، ولتكون بمثابة برنامج سياسي لإطار أوسع، تعيقه حالياً الإشكالات التنظيمية والمصالح الحزبية، قبل أن تعيقه البرامج السياسية. كما ستتم الاستفادة من تلك الرؤية أثناء صياغة البرنامج السياسي الذي سوف يقدمه (المجلس الوطني المؤقت) الذي يزمع إعلان دمشق تشكيله الآن، إلى المؤتمر الوطني العام السوري المقرر في أجندة الإعلان.

س٩- من اجل توحيد الصف الكردي وتجاوز حال الضعف والتشتت طرح حزبكم فكرة او دعوة من اجل عقد مؤتمر كردي عام يضم جميع الاطراف منظمات وافراد، والمؤتمر الاخير للحزب الذي انعقد العام الماضي اتخذ قرارا بضرورة عقد هذا المؤتمر، الى اين وصل هذا المشروع وما هي الخطوات العملية التي قمتم بها في هذا الاطار، ام انه مجرد مشروع كباقي المشاريع التي تتطرحها الاحزاب الكردية وتنشغل بها فترة ثم يتم نسيانها ليطرح مشروع اخر، وهكذا نرى مشروعا بعد اخر دون تنفيذ اي منه،ا اي انها حبر على ورق وفقط لاشغال الناس بها؟ وفي نفس الاطار هناك محادثات وحدوية بين حزبكم والحزب الديمقراطي الكردي قي سورية (البارتي) بشقيه، الى اين وصلت هذه المحادثات وما هي الخطوات التي خطوتموها في هذا الاتجاه؟

ج٩- أن عقد مؤتمر وطني كردي عام في سوريا سيظل مطلوباً مهما طال الزمن، لأن الهدف منه هو تأمين مرجعية كردية، ولما كان المقصود بقوام وملاك هذا المؤتمر هو مجموع ممثلي الأحزاب الكردية بالإضافة إلى المستقلين من الفعاليات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرهم، فإن الحلقة الأولى من المشروع هي وحدة وتلاقي كل التنظيمات الكردية لتتفق على آلية اختيار المستقلين، كحلقة ثانية، ولهذا فإننا نسعى في البداية لتأطير تلك التنظيمات، ونعتبر كلاً من التحالف الديمقراطي الكردي والجبهة الديمقراطية الكردية مقدمتين للإطار المنشود، ونعمل بالتعاون مع الأطراف الأخرى على توحيد الإطارين في إطار أوسع .

وبهذه المناسبة فقد عرضنا على الجبهة الديمقراطية الكردية، من خلال التحالف، تشكيل مجلس عام للإطارين على غرار المجلس العام للتحالف الذي يضم ١٢ عضواً من الحزبين و١٣ عضواً من المستقلين وذلك في إطار التمهيد لمشروع المؤتمر الوطني الكردي العام.

أما بالنسبة للوحدة التنظيمية، فإن قرارات مؤتمرنا الخامس تشجع عليها مع مختلف الأطراف، وعلى ضوء تلك القرارات فقد تم تبليغ كل من طرفي (البارتي) بإرادة رفاقنا لإجراء حوار وحدوي تشرف عليه القيادة، ويمهد له بتطوير علاقات التعاون والتنسيق في مختلف المناطق.

س١٠- بعد أيام قليلة الذكرى الثانية لانتفاضة ١٢ آذار، ماذا تقولون بهذه المناسبة، وكيف ستحيون هذه الذكرى، هل هناك نشاطات معينة ستقومون بها؟

ج١٠- نحن نعتبر أن ١٢ آذار كان موعداً لفتنة أرادت منها السياسة الشوفينية تحطيم إرادة شعبنا ووضع حد لتصاعد وتيرته النضالية، وقد تجلت تلك الفتنة أو المؤامرة في الشعارات الاستفزازية التي أطلقتها بعض العناصر المندسة بين جماهير نادي الفتوة في شوارع القامشلي وملعبها، كما تجلت في القتل المتعمد الذي أقدمت عليه قوات الأمن السورية بإيعاز مباشر من المحافظ (سليم كبول)، كذلك في السرعة التي قام بها فرع حزب البعث في الحسكة بتسليح البعثيين العرب فقط، وتكليفهم بمهمة

القتل والإرهاب ونهب ممتلكات المواطنين الأكراد في كل من رأس العين والحسكة.
ومن هنا فإن المناسبة تعنينا كحركة، مطلوب منها حماية شعبنا الكردي من التآمر الشوفيني وصيانة كرامته وتأمين حقوقه القومية المشروعة. ولذلك فقد رأينا في التحالف والجبهة دعوة جماهير شعبنا الكردي إلى الحداد العام لمدة خمس دقائق يوم ١٢ آذار، وذلك استنكاراً لتلك المؤامرة وتضامناً مع الشهداء وتأكيداً على مطلب شعبنا بضرورة محاسبة المسئولين عنها. كما تقرر تنفيذ اعتصام في دمشق للتأكيد على مسؤولية السلطة، ونقل معاناة شعبنا إلى الرأي العام الوطني، وسوف تعرض تلك النشاطات على بقية الأحزاب الكردية.

س١١– شكرا لتفضلكم بالاجابة.. كلمة اخيرة تختمون بها هذا اللقاء؟

ج١١ – أشكركم على الجهود التي تبذلونها لتعريف الرأي العام، من خلال موقعكم، على حقيقة القضية الكردية والتعريف بعدالتها والتضامن معها، وأتمنى على الإعلام الكردي بشكل عام. أن يكون حريصاً على إبراز تلك الحقيقة وتجنب المهاترات التي تسيء لصورة شعبنا، وعدالة قضيته، ومصداقية حركته الوطنية.

==========

حوار مع الأستاذ إسماعيل عمر رئيس حزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا

أجرى الحوار: حسين أحمد
موقع نوروز ٢٠٠٥/١١/٢٢

س – بما إن إعلان دمشق هو إطار واسع للمعارضة السورية–حسب التصريحات الصادرة عن الموقعين للإعلان– وباعتباركم أحد الأطراف السياسية الكردية الموقعة عليه، فما هي الأولويات السياسية التي تطالبون بها وهل تعتقدون أن هذا الإعلان يلبي طموح الشعب السوري بتركيبته المتعددة وما هي آلية التغير المجدية برأيكم، إن لم تتحقق هذه المطالب.؟؟

ج– يهدف الإعلان لإقامة نظام وطني ديمقراطي، بعد أن فشلت كل المراهنات المعقودة على وعود السلطة بشأن الإصلاح المنشود وإصرارها على مواصلة النهج التسلطي الشمولي، ودفع البلاد نحو المواجهة مع المجتمع الدولي، نتيجة قراءاتها الخاطئة للتطورات الإقليمية المحيطة، مما تسبب في عزل سوريا وفتح الثغرات أمام الضغوطات الخارجية التي عجزت السلطة عن مواجهتها، ومن هنا جاء إعلان دمشق لحشد وتنظيم طاقات المعارضة الداخلية للتصرف بمسؤولية من أجل استيعاب المعطيات الراهنة، وعدم ترك مصير الوطن مرهوناً بعاملي النظام و الخارج .

وبسبب تنوع وتعدد الجهات المشاركة في التأسيس وتباين إنتماءاتها السياسية والقومية والدينية والاجتماعية، إضافة للجهات التي توجّه إليها الإعلان لمطالبتها بالانضمام والتضامن، كان من الطبيعي أن يحتكم المشاركون إلى التوافق في صياغته، لكي تجد جميع مكونات الشعب السوري السياسية والقومية وتياراته الفكرية وطبقاته الاجتماعية وفعالياته الثقافية والاقتصادية، مجالاً للمشاركة في عملية التغيير، وفرصة للتعبير عن مصالحها وتطلعاتها، أي أن الإعلان وافق بين قوى متباينة من حيث مصالحها ومواقفها،ليمثل بذلك قاسماً مشتركاً يمكن أن يجد فيه كل طرف جزءاً هاماً مما يسعى إليه في الاعتراف المتبادل للجميع بالجميع،بعيداً عن إقصاء الآخرين.

ولذلك كان من الطبيعي أن تبقى، لكل مكوّن أو طرف، ملاحظاته التي لم يتمكّن الإعلان من تضمينها، ولذلك نرى مثلاً أن العلمانيين لهم ملاحظات على بند(الإسلام دين الأغلبية) وبالمقابل فالإسلاميون لهم أيضاً ملاحظات،.... وفي الوقت الذي نتحفظ فيه، كحركة كردية، بملاحظاتنا الخاصة، فإن أطرافاً أخرى لها بالمقابل تحفظات على البند المتعلق بإيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في سوريا. وأطرافاً ثالثة تعتبر الإعلان أفرط (بعروبة سوريا). وبالنهاية فإن الإعلان تمت صياغته بدقة نسبية، وإن ملاحظات الأطراف عليه، ستظل قابلة للمناقشة والحوار وصولاً إلى الصيغة الأفضل.

أما بالنسبة لآليات العمل، فإن اللجنة المؤقتة للإعلان وجّهت رسائل إلى الجهات التي أعلنت الإنضمام لتسمية ممثليها، كما دعت الجهات المتضامنة إلى الحوار لمناقشة آرائها تمهيداً للانضمام. لكي يتم بالتالي تشكيل هيئة عامة من جميع المشاركين، تنبثق عنها لجنة متابعة في الداخل، إضافة إلى لجان فرعية في الخارج والمحافظات.

وسوف يكون من مهام الهيئة العامة وضع أجندة عمل وتحديد الوسائل النضالية الديمقراطية السلمية، كآليات معتمدة، والدعوة إلى مؤتمر وطني تشارك فيه جميع القوى الطامحة للتغيير.

س – نشرت بعض الوسائل الإعلام : على أن إعلان دمشق هو من صنيعة النظام ذاته ولا يمتلك استقلالية المعارضة، بمفهوم المعارضة (السياسية)، بل هو لتلميع وجه النظام. فما ردكم على هذا الكلام الذي يقال هنا وهناك؟.

ج– إن هذا الاتهام بعيد عن الواقع، ويبدو أن بعض الجهات لا تجد ثغرات حقيقية في الإعلان سوى اللجوء إلى تشغيل آلة التشكيك، وهي تعرف من خلال متابعاتها، لكنها تتناسى، بأن السلطة تعادي الإعلان، وقد أعربت عن عدائها ذلك من خلال تهديد الأطراف الموقعة، ومداهمة اجتماع اللجنة المؤقتة لإعلان دمشق مرتين، كان آخرها في ٢٠٠٥/١١/١٣ ، ومن المؤسف أن بعض أحزاب (الجبهة الوطنية التقدمية) بدأت أيضاً بمعاداة الإعلان وإطلاق تعابير غير مهذبة بحقه وذلك بإيعاز من السلطة التي تتشغل حالياً بترتيب دفاعاتها في مواجهة القرار ١٦٣٦ .

س– صرحت إحدى التنظيمات الكردية غير الموقعة على إعلان دمشق : بأن بعض التنظيمات الوطنية الكردية ارتضت لنفسها أن توقع على مثل هذا الإعلان ، وهي بذلك خرجت عن إطار صلاحياتها في الممارسة السياسية، فما ردكم على هذه التصريحات..؟

ج– وقعت كل الجبهة الديمقراطية الكردية والتحالف الديمقراطي الكردي على الإعلان، انطلاقاً من فهمهما لمصلحة الشعب

الكردي في سوريا، وإدراج قضيته في الإعلان كقضية وطنية تتطلب حلاً ديمقراطياً عادلاً، وهو ما تجمع عليه أيضاً الأحزاب الكردية خارج الإطارين، وبذلك لم يخرج الجانب الكردي المشارك عن إطار صلاحياته في الممارسة السياسية وفي التعبير عن طموحات شعبنا الكردي الذي لا يمكن لأحد إنكار وجوده التاريخي،(فالقضية الكردية) تعني قضية الشعب الكردي.

ومن جهة ثانية، فإن الصيغة المتعلقة بالقضية الكردية في الإعلان لا تعبّر فقط عن إجماع برامج مختلف أطراف الحركة الكردية في سوريا على(إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في سوريا) بل إنها تعبّر كذلك، في الإعلان، عن التقاطع في الرأي مع أحزاب وقوى وشخصيات وطنية سورية لم تكن معظمها قبل الآن معنية بالقضية الكردية،وأخرى كانت سلبية، لكنها، الآن، بحكم توقيعها على الإعلان، تبنّت هذا الحل الديمقراطي العادل للقضية الكردية في سوريا. وبذلك أصبح لهذه القضية أنصار كثيرون يشاركون الجبهة والتحالف وبقية الأطراف الكردية النضال من أجل هذا الحل. لكن مع ذلك، تبقى للجانب الكردي المشارك في الإعلان ملاحظات ومهام خاصة به، سوف يسعى لإقرارها وممارستها، كما يسعى لرفع سقف التقاطع بالنسبة للقضية الكردية مع شركائه في الإعلان...

س- انتم كتحالف ديمقراطي كردي في سوريا، إلى أي مدى يمكنكم المساهمة الفعلية في إعلان دمشق .

ج- نحن، في التحالف، جزء من إعلان دمشق وشريك فعال لجميع أطرافه، وسوف نساهم، بالتعاون مع الجبهة الديمقراطية الكردية، في تطوير العلاقات مع القوى الوطنية السورية وتعزيز أواصر التعاون والثقة المتبادلة، التي تتطلب. كذلك انطلاق الحركة الكردية نحو الآفاق الوطنية لتمارس مسؤولياتها كشريك فعلي ومساهم أساسي في معالجة مختلف قضايا الوطن، بما فيها عملية التغيير الوطني الديمقراطي السلمي.

==========

حول إعلان دمشق

✓ **أجوبة على أسئلة موقع عامودا.كوم**
موقع نوروز ٢٠٠٥/١١/١

١. ما هي المطالب الكردية القومية التي لا يمكن المساومة عليها؟
٢. هل يلبي "إعلان دمشق" المطالب القومية للشعب الكردي في سوريا؟ اذا لا، ماذا ينقص؟
٣. ما هو المطلوب لكي تناقش الحركة الكردية في سوريا بموقف موحد مع المعارضة السورية حول المطالب الكردية القومية؟

بداية، كنت أتمنى أن لا تكون الأسئلة التي وجهتها بشأن (إعلان دمشق) مقتصرة على البند المتعلق بالقضية الكردية فقط، رغم أهمية وخصوصية هذه القضية بالنسبة لنا كحركة كردية، كوننا معنيين ببقية البنود أيضاً ، لأن معظمها تتعلق بالنضال الديمقراطي، وما يعنيه من إقرار بالتعددية السياسية والقومية، وحرية الرأي والتعبير وضرورة التداول السلمي للسلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة ينبثق عنها برلمان حقيقي وحكومة شرعية، وصياغة دستور جديد يقر بالوجود القومي الكردي .

وقبل أن أجيب على تلك الأسئلة، أود التأكيد على أن أي شعار أو هدف لا يستمد شرعيته فقط من عدالته، بل كذلك من إمكانات تطبيقه، وأن الأعمال أو البرامج المشتركة ،سواء المتداولة منها فيما بين أطراف الحركة الكردية ، أو بين هذه الحركة وبقية القوى الوطنية والديمقراطية السورية، تصاغ عادة على أساس توافقات وتقاطعات الأطراف المشاركة التي تلتقي عند الحد الأدنى المشترك.

وعلى هذا الأساس فإن إخلاصنا للقضية الكردية لا يقاس فقط بمقدار وحجم التضحية من أجلها، بل كذلك بقدرتنا على إقناع الآخرين بها، لرفع سقف ذلك الحد الأدنى المشترك، وتوسيع دائرة الأصدقاء والأنصار حولها ، ومن هنا فإن إعلان دمشق، بما جمعه من طيف واسع، وبالصيغة التي أقرها للقضية الكردية، نقل هذه القضية إلى موقع متقدم، حيث دخلت معه إلى كل محفل وتجمّع وطني سوري في مختلف أنحاء البلاد وخارجها،أي أنها أصبحت قضية وطنية سورية، وأصبح النضال من أجل حلها على أساس ديمقراطي عادل، في إطار مجموع الأفكار والتوجهات التي تضمنها الإعلان، مطلباً وطنياً سورياً عاماً ، ويعتبر ذلك مكسباً لا يستهان به لشعبنا الكردي في سوريا..

من جانب آخر، فإن التحالف الديمقراطي الكردي والجبهة الديمقراطية الكردية،الذين شاركا في صياغة الإعلان، تمكّنا من تثبيت حقوق شعبنا الكردي بالشكل الذي تراه الحركة الكردية عموماً، فصيغة (الحل الديمقراطي العادل للقضية الكردية) تجمع عليها كل الأحزاب الكردية في سوريا، داخل الجبهة والتحالف الكرديين وخارجهما، حيث وافق الجميع، باستثناء الحزب الديمقراطي الكردي السوري، بتاريخ ٢٠٠٥/١/١٧على بيان تأسيس (لجنة التنسيق الوطني للدفاع عن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان)، وأعتبر ذلك البيان، في حينه، برنامجاً للعمل المشترك لجميع الأطراف الموقعة، وتضمن بند(العمل على إيجاد حل ديمقراطي للمسألة الكردية..) مما يؤكد أن الإقرار بوجود وحل القضية، أو المسألة الكردية، هو مطلب عام لا يمكن المساومة عليه، وهو يعني بالضرورة وجود شعب كردي يعيش على أرضه التاريخية.

وفي التفاصيل فقد حرصنا في الجبهة والتحالف على أن نؤكد على عبارة (بما يضمن المساواة التامة للمواطنين الأكراد السوريين مع بقية المواطنين من حيث حقوق الجنسية والثقافة وتعلم اللغة القومية وبقية الحقوق الدستورية والسياسية والاجتماعية والقانونية...)، وكان الهدف من التأكيد على عبارة(بما يضمن)في مجال استعراض الحقوق، لكي لا يعني ذلك تحديدها والاقتصار عليها، بل تعتبر تلك الحقوق، رغم تنوعها، بعضاً من شروط ومستلزمات الحل الديمقراطي للقضية الكردية في سوريا، وليست كلها بالضرورة.

أخيراً أتمنى أن تعلن بقية الأطراف الكردية تضامنها مع هذا الإعلان الذي استقطب حتى الآن أغلب أطراف المعارضة السورية بتلويناتها وتكويناتها المختلفة ، علماً أن بنوده ستكون قابلة للمناقشة والمراجعة مستقبلاً على ضوء ملاحظات وآراء المتضامنين معه والمنضمين إليه، وأعتقد أن الموقف الوطني الكردي سيكون موحداً،لأن في ذلك مصلحة شعبنا وقضيتنا الكردية.

==========

أجوبة الأستاذ إسماعيل عمر
رئيس حزب الوحـــــدة الديموقراطي الكردي في سوريا(يكيتي)
على أسئلة "نافذة خاصة للحوار الكردي الكردي" – موقع KNN
"الحوار الديمقراطي هو لغة العصر"

موقع نوروز ٢٠٠٤/١٢/٢٥

السؤال الأول:

أين وجدت الحركة الكردية موقعها في هذه الانتفاضة سواء من حيث التصعيد أم من حيث التهدئة؟ وهل تقاطعت توجهاتها مع توجهات الشارع الكردي وقاعدتها الحزبية؟ هل استطاعت أن تخلق نوعاً من التوازن الحزبي والمستقل في معرض قراءتها للأحداث؟ وما كان مطلوباً منها..؟

الجواب الأول:

قبل البحث في موقع الحركة الكردية في أحداث آذار الدامية، لا بد من الإحاطة بالظروف والأجواء المحيطة بها، فهي، وبشهادة كل المعنيين، لم تكن مجرد أحداث شغب حصلت بين جمهور فريقين، بل أنها جاءت لتفجر وضعاً محتقناً تشهده المناطق الكردية في سوريا منذ عشرات السنين نتيجة للسياسة الشوفينية التي لا يردعها شيء عن اضطهاد الشعب الكردي وحرمانه من حقوقه وعرقلة تطوره الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وجاءت التطورات الأخيرة في العراق لتزيد من حدة هذا الاحتقان المزمن. فالأوساط الحاملة للفكر الشوفيني في سوريا كانت قد راهنت على صدام حسين كرمز قومي في تغذية أحقادها العنصرية من خلال حروبه العدوانية على الشعب الكردي في كردستان العراق، وممارسة عمليات الإبادة بحق أبنائه، ولن تمتلك الجرأة المطلوبة في تحميل نظامه الدكتاتوري مسؤولية الدمار الذي شهده العراق منذ ما يزيد عن ربع قرن، وتقديم الذرائع لدخول القوات الأمريكية والحليفة لها، وبالتالي إسقاط النظام في بغداد. في حين بدأت تلك الأوساط وبإيحاء من بعض الأجهزة، بتوجيه حملة معادية لقيادات الحركة الكردية في كردستان العراق ، وإسقاطها على المناطق الكردية في سوريا لاستعداء الناس على الأكراد ، خاصة بعد إقرار قانون إدارة الدولة في العراق والإقرار بالفيدرالية التي أنعشت الآمال الكردية بشكل عام، وانعكست بشكل إيجابي على الشارع الوطني الكردي في سوريا.

وفي محاولة لوضع حد لحالة الانتعاش والتفاؤل التي شهدها النضال الوطني الكردي في سوريا وتحجيم دور الحركة الكردية في الحراك السياسي الذي شهدته بعض المدن الرئيسية مثل دمشق وحلب، بالترافق مع مساعي الجهات الشوفينية للبحث عن ضحية لإطالة أمد الأحكام العرفية التي اشتدت المطالبة من أجل إلغائها مؤخراً، فقد استغلت بعض الأجهزة فرصة مباراة فريقي الجهاد والفتوة لتدفع بأعداد كبيرة من جمهور نادي الفتوة إلى القامشلي للقيام بأعمال استفزازية من شأنها إيجاد مبررات الانتقام وسفك الدماء، لتكون درساً لكل من يرفع راية النضال الوطني الكردي !... لكن الأمور سارت بعكس ما توقعته تلك الجهات ، فقد انتقلت الأحداث إلى مختلف المناطق والتجمعات الكردية على شكل مسيرات وتظاهرات واعتصامات، انتزعت معها اعترافاً عملياً بالوجود الكردي، ورسمت خارطة مفصلة لمناطقه التاريخية ومناطق الشتات والهجرة الداخلية والخارجية.

أما الحركة الكردية، فقد كانت بشكل عام، الجزء المتقدم من التحرك الوطني الكردي بقدر ما كان الحزبي والمستقل جسماً واحداً في ذلك التحرك، أي أنه كانت هناك في خضم الأحداث إلتحام بين كافة فئات وشرائح المجتمع الكردي. فقد أخذت الأحداث شكلاً عفوياً، وانتفضت الجماهير الوطنية الكردية رداً على فتنة أريد منها قمع تطلعاتها وتحطيم إرادتها في النضال من أجل حقوقها القومية الديمقراطية ضمن إطار وحدة البلاد . ولذلك، لم تعمد الحركة الكردية إلى التصعيد، لأنها لم تخطط أصلاً لتلك الأحداث كما روجت لها بعض الأوساط الحاقدة على وجود شعبنا ، بل أنها فرضت عليها، ولذلك، فإنها سعت لاحتوائها ، إحساساً منها بوجود مخطط يهدف إلى إثارة فتنة عنصرية تجلت بشكل واضح في مدينتي الحسكة ورأس العين، حيث تحركت بعض العشائر العربية بإيعاز من فرع حزب البعث وبعض الأجهزة الأمنية باتجاه الإساءة للأكراد وممارسة العنف ضدهم ونهب ممتلكاتهم . ونعتقد بأن التهدئة كان بدافع الحرص على حماية الجماهير الكردية من الانتقام الشوفيني المخطط.

أما فيما يتعلق بتقاطع توجهات الحركة الكردية مع توجهات الشارع الكردي، فنعتقد بأنه بشكل عام ، كانت هناك تقاطعات في بعض المواقف وعدم تقاطع في بعضها الآخر، وهذا أمر طبيعي، لأن الحركة السياسية لأي شعب يجب عليها أن تحترم رأي الشارع الوطني وتأخذه بعين الإعتبار في رسم سياساتها ومواقفها، ولكن في نفس الوقت، عليها ألا تخضع لمجرد الأمزجة والعواطف التي قد لا تكون في مصلحتها هي أحياناً. فالأحزاب السياسية التي تقود النضال يقع عليها واجب التعلم من الجماهير وتعليمها أيضاً، لأن العلاقة بينهما جدلية، والواحدة منهما تكمل الآخرى، كما أن عليها الدفاع عن مصالح تلك الجماهير

وحمايتها، لا مجرد إرضائها فقط.

السؤال الثاني:

على مرّ تاريخ الحركة الكردية لم تشهد تقاطعات تؤهلها لاصطفافها في إطار نسق موحد، فكيف تبلورت فكرة مجموع الأحزاب الكردية في غضون ساعات، واستطاعت أن تلتئم وتعقد اجتماعاتها وتصدر البيانات والتصريحات واحدة تلو الأخرى؟ فهل كان ذلك بإرادة الحركة نفسها أم نتيجة إملاءات خارجية، خاصة وقد دخل على الخط طرف كان يشكل عنصر اللااستقرار بالنسبة للحركة–الاتحاد الديمقراطي– وحسب مفهومها؟

الجواب الثاني:

إن الحركة الكردية تملك العديد من التقاطعات الكافية لتكون أساساً صالحاً لإطار نضالي يوحد الطاقات الوطنية الكردية وينظمها لخدمة التطلعات المشروعة لشعبنا . أما فكرة مجموع الأحزاب الكردية، فلم تكن وليدة الأحداث، حيث كانت الأجواء بين أطراف الحركة إيجابية نسبياً قبل ١٢ آذار. وللعلم، فقد كانت مجموع الأحزاب الكردية في حالة اجتماع يوم ١٢ آذار قبل أحداث الملعب بحوالي ساعة واحدة لمناقشة إصدار بيان مشترك باسم المجموع بمناسبة عيد نوروز.

نعتقد بأن صيغة مجموع الأحزاب الكردية كانت نابعة من إرادة الأحزاب الكردية نفسها، ولم تكن استجابة لإملاءات خارجية ، وقد تم الاتفاق بين الجميع على مواصلة العمل بهذه الصيغة حتى في حال عدم التوصل إلى تشكيل إطار تحالفي نضالي عام.

السؤال الثالث:

كان هناك تصور لدى(المعارضة السورية) والسلطة، والشرائح الثقافية والاجتماعية، بأن الأحداث هي من صنع أياد كردستانية خارجية، وأن الأكراد مستقوون بالعامل الخارجي. وبالمقابل، كانت الحركة تفند تلك الادعاءات، وتعتبر أن ما حصل كان بمثابة نتائج وليست بأسباب، فلماذا انجرّت إلى التوقيع على بيان مع المعارضة لإدانة الاستقواء والمساس بالسيادة الوطنية؟ ألا يعني ذلك إقراراً من جانب الحركة بما كانت تفندها؟.

الجواب الثالث

استغلت الأجهزة الأمنية بعض ردود الأفعال السلبية من شعارات وأعلام... لتشوه النضال الوطني الكردي وترسم له أياد خارجية، وتجرده من إرادة الشعب الكردي الذاتية في التحرر من الاضطهاد، واستطاعت تلك الأجهزة أن توهم بعض أطراف المعارضة والرموز الثقافية والاجتماعية بذلك. لذلك فقد كان، ولا يزال،من واجبنا جميعاً– أحزاباً وأفراداً– مواجهة تلك الاتهامات والتصدي لها سواءاً عن طريق اللقاءات والنشاطات اليومية أو عبر البيانات لإزالة حالة الشك والريبة وإعادة العلاقات إلى طبيعتها انطلاقاً من قناعتنا جميعاً بأن القضية الكردية هي قضية وطنية ديمقراطية، يجب أن نسعى لإدراجها بين القضايا الوطنية العامة، والعمل على كسب المزيد من المؤيدين والأنصار لحلها ديمقراطياً .

السؤال الرابع:

آليات عمل الحركة سواءاً من جهة تشكيلها للوفود ومقابلة السلطات الأمنية، أو من جهة تعاملها مع المناسبات التي ترافقت مع الانتفاضة– الحداد، واحتفالات نوروز– وشكل تعاطيها، هل كانت تخدم ما تصبو إليه الحركة من تهدئة للأوضاع وتجنيب الشارع الكردي من ما يستهدفه، أم كانت تزيد من الأزمة تأزماً ومن مشاعر الإنسان الكردي أكثر إحساساً بأنه مستهدف من جهتين، وأنه واقع بين فكي كماشة السلطة من جهة والحركة من جهة أخرى؟.

الجواب الرابع:

كانت الحركة تهدف من خلال تلك اللقاءات إلى سد المنافذ التي يمكن أن تنفذ منها المؤامرة على شعبنا الذي كان يتفهم مواقف الحركة وأهدافها، ولذلك، كانت هناك استجابة واضحة لتلك المواقف والقرارات.

السؤال الخامس:

كيف تعاملت الحركة مع نتائج الانتفاضة،خاصة وقد تمخضت هذه عن شهداء وجرحى ومعتقلين، إضافة إلى مساهمة الجاليات الكردية في الخارج بدورها في جمع التبرعات وإرسالها إلى الضحايا والمتضررين، فهل وصلت تلك إلى أصحابها بالكامل وذلك في إطار لجان مقررة، أم تم التصرف بها كيفياً؟.

الجواب الخامس:

هناك ارتياح تام من قبل ذوي الشهداء والجرحى والمعتقلين تجاه الحركة التي تصرفت بمسؤولية وبشكل منظم، حيث لا تزال اللجنة المالية التابعة لمجموع الأحزاب الكردية تجتمع أسبوعياً لتنظيم المساعدات المالية بالنسبة للمعتقلين والدفاع عنهم بمختلف السبل.

السؤال السادس:

في سياق الانتفاضة، تم عقد العديد من الاجتماعات البينية بين جهات من السلطة وبعض الأطراف الكردية، كاللقاء الذي تم مع هشام بختيار أو مع منصورة وكذلك مصطفى طلاس، وذلك خروجاً عن تقليد مجموع الأحزاب الكردية، فهل كانت هذه الأطراف تحاول الاصطياد في المياه العكرة بحثاً عن مكاسب حزبية، أم كانت تتناغم مع دعوات السلطة، أم كان هناك شيء آخر؟.

الجواب السادس:

اللقاءات التي جرت إما كانت باسم مجموع الأحزاب الكردية أو باسم أحد الإطارين الموجودين، لأن صيغة المجموع لم تكن تلزم الأطراف بالامتناع عن التحركات الخاصة التي كانت بشكل عام تصب في نفس الاتجاه، وهو شرح حقيقة الأوضاع والمطالبة بإلغاء كل النتائج السلبية التي تمخضت عنها الأحداث، وإطلاق سراح المعتقلين، ومساعدة ذوي الشهداء والجرحى،

والتعويض عن الممتلكات المنهوبة ...إلخ.

السؤال السابع:

صرح الرئيس بشار الأسد بأن القومية الكردية جزء أساسي من النسيج الوطني السوري، لقد فسره البعض بأنه إقرار بالقضية الكردية، والبعض الآخر بأنه خطوة على الطريق الصحيح إذا تم إقرار ذلك في دستور البلاد، والبعض الآخر- إضافة إلى رسائل أحزابهم- قاموا بجمع التواقيع من المواطنين الكرد وأرسلوها إلى القصر الجمهوري تعبيراً عن عرفانهم بالجميل، فكيف فرأت هذه الأطراف تلك التصريحات حتى تعاملت معها بهذا الشكل، أم أنه كان هناك شيء آخر من خلف الكواليس وأدوار موزعة لم يتم الإفصاح عنها حتى اللحظة؟.

الجواب السابع:

بغض النظر عن حقيقة الأسباب التي دفعت الرئيس بشار الأسد لإطلاق تلك التصريحات، والتي يمكن تلخيصها برغبته في استعادة ثقة الجانب الكردي برئاسته، فإن تلك التصريحات -رغم أنها لم تجد تطبيقاتها المباشرة على الأرض- لكنها صنفت كشهادة رسمية من رئيس الجمهورية تعترف بالوجود الكردي، وتبرئ الأحداث من التدخل الخارجي، وهذا ما دعم الخطاب الكردي وساعد في تراجع حدة العداء الذي كانت تغذيه جهات حاقدة على وجود شعبنا وتثير الضغائن حياله وحيال قضيته العادلة عموماً، كما أنه خدم التحرك الكردي لاحقاً في تصديه للسياسة الشوفينية وأضاليلها.

أما بخصوص كيل الاتهامات لمن حاول استثمار تلك التصريحات لخدمة هذه القضية العادلة ورفع شأنها، علىأنهم يعملون خلف الكواليس وغيرها من المصطلحات التي تخلق الشك والريبة ببعض التنظيمات والأطر الكردية التي تفعل ما تراه هي صائبة، فأعتقد بأنها لا تخدم مهام رص الصف الوطني الكردي على أسس سليمة، التي نحن بأمس الحاجة إليها في الظروف الراهنة، وتجنب المعارك الجانبية التي لم يستفد منها شعبنا يوماً، وتوجيه طاقاته صوب التناقض الرئيسي المتمثل بالشوفينية التي تتكر علينا حتى وجودنا على ارض آبائنا وأجدادنا، خصوصاً وأن المنطقة برمتها ومنها سوريا مرشحة لتغيرات مستقبلية، ومن المفروض أن نسعى جميعاً لإيجاد مرجعية كردية موحدة في سوريا،مبنية على الثقة المتبادلة، تستطيع تحمل مسؤولية المرحلة المقبلة وقيادتها، وتكسب ثقة جماهيرنا التي تتأمل ولادة هذه المرجعيةيوماً قبل آخر.

السؤال الثامن:

تم تبليغ الأحزاب الكردية من جانب السلطات الأمنية بالقرار الذي اتخذته قيادة حزب البعث بفرض الحظر على نشاط هذه الأحزاب، والسؤال هنا ذو شقين:

ما هي خلفية القرار وكيف يتم وصفه أولاً، وهل يدخل ذلك في إطار تضييق الخناق على هذه الأحزاب أم هي محاولة لتسليط الأضواء عليها في الشارع الكردي أكثر فأكثر. ولماذا لم تحاول الحركة أن تنسجم مع بيان رفضها للقرار وأن تظهر إلى الواقع عبر نشاطات عملية، خاصة وقد رأينا أن بعض الأطراف قد شاركت في اعتصام يوم السجين السياسي مع القوى الوطنية السورية كخطوة على طريق رفض القرار؟.

الجواب الثامن:

من جهة، كان القرار انتقاماً من الحركة الكردية على أدائها الجماعي والموزون، وكان من جهة أخرى محاولة لتفريغ تصريحات الرئيس بشار الأسد من مضمونها. ففي حين تضمنت تلك التصريحات الاعتراف بالقومية الكردية، وكان من المفترض أن الوقت قد حان،على أساسها، للاعتراف رسمياً بمن يمثلها من الأحزاب الكردية، جاء القرار ليتنكر لشرعية وجود الحركة وأحزابها.

ولما كان مضمون القرار هو حظر نشاط تلك الأحزاب وحلها، فإن الرد العام للأحزاب الكردية كان متابعة نشاطاتها، التي تباينت من حزب لآخر، إلا أن المهم هو الرفض العام لتنفيذ القرار.

السؤال التاسع:

تجري في هذه الأيام اجتماعات ومداولات بين الأطر الكردية بحثاً عن صيغة إطار جامع وشامل، ومن النقاط المطروحة للاتفاق ما تسمى بالحدود الدنيا أو القواسم المشتركة. ولكن يتبادر إلى الذهن سؤال مفاده، إذا كانت نقاط الاتفاق هي القواسم المشتركة، فإن ذلك يعني بأنها ستكون نفس نقاط الإلتقاء بين الأطر المنضوية تحت سقف الجبهة وكذلك التحالف. وأن تلك النقاط لم تسعف يوماً في إخراج الحركة من حالتها، بل ساهمت إلى حد كبير في إجهاض الموقف السياسي لاعتبارات شتى، وأن الإطارين الجامعين وبسبب القواسم المشتركة-كانت الأقل فعلاً في المواقف العملية وحتى السياسية- اعتصامات، مشاركات وطنية، مواقف سياسية تجاه الأحداث. فما الجدوى من إطار لا يحمل صيغة عمل نضالي، ولماذا لم تبادر بعض الأطراف المتقاربة نسبياً إلى صيغ وحدوية، وهل خوف البعض من الاضمحلال والذوبان يجعلهم يصفقون للإطار الجامع الذي من شأنه المحافظة على الخصوصيات الشخصية في الأطر القائمة، أم أن المسألة مرتبطة بذهنية جديدة تحاول نسف كل مرتكزات ما قبل أحداث آذار؟.

الجواب التاسع:

لا شكّ بأن الحركات الموحدة تفرض احترامها على الجميع، خصوصاً في ظروف الشعب الكردي الذي أنهكه التشتت. فمن الطبيعي أن تشكل الإطارات أدوات مناسبة لتوحيد الطاقات وتنظيمها، ومن الطبيعي أيضاً أن تكون نقاط الاتفاق هي القواسم المشتركة بين الجميع، ويبقى لكل طرف نقاط يختلف بها عن الآخرين، يلتزم بها ويمارسها في إطار احترام الخصوصية داخل الإطار. وعلى هذا الأساس، فإن الإطارات القائمة هي بالنهاية جهد نضالي لتوحيد نضالات أكثر من طرف، لكنها ليست كافية، لأن قضيتنا هي بحاجة إلى جهودنا جميعاً. وقد أثبتت المحاولات والاتصالات الأخيرة إمكانية التوصل إلى برنامج سياسي مشترك لإطار شامل، يحمل صيغ عمل نضالية ويؤمن بالنضال الديمقراطي السلمي(مظاهرات،

مسيرات،اعتصامات...)كأسلوب نضالي. أما الوحدات التنظيمية، فإنها تبقى مطلوبة وضرورية على الدوام بين أي طرفين أو أكثر لها برامج وسياسات متقاربة، لكنها في كل الأحوال، لا تكون بديلة للوحدات النضالية التي يجسدها الإطار العام للحركة الكردية بكل فصائلها.

السؤال العاشر:

يبدو أن هناك نوعاً من الخلاف والاختلاف – حتى في إطار الحزب الواحد – بين ما يطرح في الداخل والخارج، سواء على صعيد الموقف السياسي وآليات العمل أو على صعيد تقييم النظام والموقف منه، فأين البرنامج الحزبي؟ ولماذا لا توجد صيغة مشتركة بين التوجهين، خاصة وأن مفاهيم الداخل والخارج تتقلص يوماً بعد يوم نتيجة تصاعد مفاهيم العولمة وهدم الحواجز السياسية ؟. فالغالبية في الداخل كانت ترى في الأحداث بأنها فتنة مفتعلة، وبأن ما قام به الشارع الكردي كان بمثابة الدفاع عن الذات القومية، بينما في الخارج كانت هناك مصطلحات مختلفة تماماً سواء من حيث وصف النظام بالفاشي والديكتاتوري أو اعتبار ما قام به الشارع الكردي انتفاضة قومية، حتى راح البعض يعلن عن حكومات باسم غرب كردستان ويدعوا إلى المقاومة . كيف يتم تقييم هذا الوضع، وأين تكمن المرجعية في الطرح السياسي حتى في إطار الحزب الواحد ؟..

الجواب العاشر:

لكل حزب برنامجه السياسي وقيادته في الداخل، وآليات عمله مدونة في وثائق مؤتمراته، ونعتقد بأن التباينات عندما تحصل بالنسبة لأساليب النضال والعمل على الساحات الأوربية على ضوء قوانين تلك البلدان، مستفيدة من أجواء الحرية وسهولة التعبير عن الرأي والتعريف بالقضية الكردية وكسب المزيد من الأصدقاء لها، أمر مبرر، أما حينما يتعلق الأمر بالأهداف والشعارات السياسية، فهذه التباينات غير مبررة ويجب تصحيحها.

السؤال الحادي عشر:

ما المطلوب كردياً على ضوء استحقاقات المرحلة، آخذين بعين الاعتبار حساسية الوضع وعلاقة الشأن الكردي بشؤون الشعوب التي تتعايش معها وخاصة الشعب العربي. بمعنى آخر ما هو المشروع الكردي؟

الجواب الحادي عشر:

إن تقسيم كردستان ومعايشة الشعب الكردي في كل جزء لشريكه من الشعوب الأخرى، وتفاعله معه خلال عقود من الزمن، وبالتالي تبلور خصوصية كل جزء، دفع بالمصالح المشتركة بين الشعبين إلى مقدمة الاهتمامات النضالية، ودفع بالحركة الكردية إلى ربط نضالها القومي بالنضال الوطني الديمقراطي العام في البلد المعني. ومن هنا، فإن الحركة الكردية في سوريا تتحرك بنفس الاتجاه لتندمج مع الحركة الوطنية الديمقراطية العامة في البلاد لتحقيق الأهداف المشتركة المتمثلة بإطلاق الحريات الديمقراطية وإلغاء الأحكام العرفية، وتعديل الدستور،وإلغاء البنود المعيقة للتطور فيه بما فيها بند احتكار حزب البعث لقيادة الدولة والمجتمع، والإقرار بالتعددية السياسية والاقتصادية والاعتراف الدستوري بوجود الشعب الكردي وتأمين حقوقه القومية.

السؤال الثاني عشر:

ماذا لو تم عقد مؤتمر حوار عربي كردي لبحث القضايا المشتركة؟.

الجواب الثاني عشر:

الحوار الديمقراطي هو لغة العصر، ولما كانت قضيتنا قضية وطنية ديمقراطية، فقد تأخرنا كثيراً في إقناع الآخرين بعدالتها، ويمكن تفهم أهمية الحوار الذي بدأ في السنوات الأخيرة بوتائر بطيئة في كسب العديد من الأصدقاء والمدافعين عن الحريات وحقوق الإنسان والقوى السياسية والمجتمعية.

السؤال الثالث عشر:

هناك تخوف وحذر من المبادرات التي تطلقها قيادات الحركة بشأن التفعيل والتطوير والبحث عن آفاق جديدة، لأ نه هناك من يقول بأنه لا يمكن أن يكون المسبب فيما آل إليه وضع الحركة هو نفسه المنقذ لها، وهذا يعني بأنه لا يمكن لهذه الحركة أن تتطور إذا ما بقيت هذه القيادات نفسها في قمة الهرم التنظيمي، بل .الأولى بها أن تتنحى...إلى أية درجة يمكن التعامل مع مثل هكذا رؤية؟

الجواب الثالث عشر:

الهدف الأساسي من التفعيل والتحديث ليس مجرد تغيير الأشخاص، وإنما البحث عن آليات جديدة تنظم العلاقة بين مختلف حلقات الحزب الواحد بما فيها القيادة التي ترتبط طبيعتها وأساليبها وطريقة اختيارها بمدى تطور الحزب المعني وإرادة أعضائه وقرارات محافله.

==========

موقع نـــــوروز : www.yek-dem.com

info@yek-dem.com

١٢ تشرين الأول ٢٠١٠